الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة عبد الحميد بن باديس – مستغانم –

كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير

قسم المالية والمحاسبة

تخصص التدقيق المحاسبي ومراقبة التسيير

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

عنوان المذكرة

الرقابة الداخلية ومراجعة الحسابات في المؤسسة

دراسة حالة البنك الوطني الجزائري –وكالة مستغانم -

من إعداد الطالبة :

بومنصورة فتيحة

تحت إشراف

د/ دواح بلقاسم

د/ بوشرف جيلالي

لجنة المناقشة :

د/ولد محمد عيسى محمد محمود	أستاذ محاضر – أ–	جامعة مستغانم	رئيسا
د/دواح بلقاسم	أستاذ محاضر– أ–	جامعة مستغانم	مقرر
د/بوشرف جيلالي	Docent	جامعة مستغانم	مقررا مساعدا
د /بوشيخي بوحوص	أستاذ مساعد – أ–	جامعة مستغانم	مناقشا

السنة الجامعية 2014–2015

يعبر مضمون المذكرة بأي حال عن رأي صاحبها.

ملخص:

تعتبر المراجعة الداخلية احدى أدوات الرقابة الداخلية في الوحدة الاقتصادية لدعم الوظيفة الادارية ،إضافة الى كونها دعما للمراجع الداخلي بشأن تقييم نظام الرقابة الداخلية كما تعتبر من أهم الوظائف بالمؤسسة لدورها الفعال في فحص وتقييم مدى كفاءة وفعالية نظام الرقابة الداخلية ،عن طريق تحديد نقاط القوى والضعف والتي تقدم بشأنها اقتراحات تكفل عملية تصحيحها بإضافة إلى تقييم الأداء من خلال التأكد من تطبيق تعليمات الإدارة والالتزام بالقوانين والسياسات الموضوعة ،من بين طرق ووسائل تقييم هذا النظام :الاستبيان ،طريقة التقرير الوصفي التي يعد فيها المراجع تقرير يشمل وصفا كاملا لنظام الرقابة الداخلية وما يتضمنه من تدقيق للمعلومات وتقسيم للعمل والمسؤولية وطبيعة السجلات التي يحتفظ بها .

إن خضوع المراجعة إلى معايير عالمية تحدد مسؤوليتها وقواعد المتحكمة فيها وبمهمة المراجعة الداخلية وقواعد السلوك المهني التي يجب أن يتحلى بها المراجع الداخلي .

الكلمات المفتاحية :

الرقابة الداخلية ، المراجعة ،المؤسسة .

الإهداء

الاهداء

أهدي ثمرة جهدي

إلى منبع الثقة والحنان .....أمي الغالية

إلى من أحمل اسمه بكل افتخار.....أبي الغالي

إلى من هم سند لي في هذه الحياة ..... أخواتي وإخواتي

الميلود،فوزي ،سامية ،صفية ،إكرام والكتكوت الصغير مروان

إلى كل من يحمل لقب بومنصورة وسباعي

إلى كل من ساعدني في هذا العمل من قريب أومن بعيد

وإلى جميع الصديقات .

فتيحة

الجانب النظري

الفصل الأول عموميات حول المراجعة

إن زيادة الحاجة للخدمات المقدمة من طرف المراجعة، عامل رئيسي لتطورها و قيامها كنشا ط أساسي لا يمكن الاستغناء عنه، فالهدف من المراجعة يتمثل في التحقق من البيانات المحاسبية والمالية وتمثيلها للمركز المالي للمؤسسة، و مدى تطبيقها للإجراءات الموضوعية مع التأكد من مدى صحتها لتفادي الاخطاء والتلاعب بأملاكها.

وكأي علم من العلوم ،فالمراجعة تقوم على مجموعة من الخصائص كأساس للغاية التي وضعت لأجلها، كما ترتكز على جملة من المعايير التي توجه و تعطي الإطار الذي تنشط فيه وباعتبارها كمهنة فإنها تفرض على مراجع الحسابات أثناء مزاولته لمهنته قواعد وسلوكيات .

ولدراسة أكثر تفصيلا لما ذكرنا سابقا ،تم تقسيم الفصل الأول إلى مبحثين :

المبحث الأول : مفهوم المراجعة

المبحث الثاني :قواعد السلوك المهني

المبحث الأول :مفهوم المراجعة

المطلب الأول:التطور التاريخي للمراجعة

إن المتتبع لأثر المراجعة عبر التاريخ يدرك بأن هذه الأخيرة جاءت نتيجة الحاجة الماسة لها بغية بسط الرقابة من طرف رؤساء القبائل ،الجماعات أو أصحاب المال و الحكومات ،على الذين يقومون بعملية التحصيل ،دفع والاحتفاظ بالمواد في المخازن نيابة عنهم .

إن المراجعة ترجع إلى حكومات قدماء المصريين واليونان الذين استخدموا المراجعين بغية التأكد من صحة الحسابات العامة ،وكان المراجع وقتها يسمع إلى القيود المثبت في الدفاتر والسجلات للوقوف على مدى سلامتها من التلاعب والأخطاء .[1]

أولا:الفترة من العصر القديم حتى سنة 1500ميلادية

في أوائل هذه الفترة كانت المحاسبة تقتصر على سلطات الدولة والمشروعات العائلية التي تهتم خاصة بجرد المخزون حيث تكون هذه العملية متكررة عدة مرات في الفترة الواحدة ،والهدف منها هو ا لوصول إلى الدقة ومنع أي تلاعب أو غش بالدفاتر.[2]

ففي هذه الفترة تم استعمال مصطلح ذات الأصل اللاتيني للدلالة على المراجعة ،ومن ثمة اشتقت كلمة AUDIT والتي استعمالها مازال إلى يومنا هذا .[3]

---

[1] – خالد أمين عبد الله ،**علم تدقيق الحسابات من الناحية النظرية** ،مطبعة الإتحاد ،عمان ،1980،ص 05.

[2] – خالد أمين عبد الله ،**علم تدقيق الحسابات** ،الطبعة الأولى ،دار وائل ،عمان ،2000،ص 18.

[3] – ادريس عبد السلام الاشتوي ،**للمراجعة معايير وإجراءات** ،دار النهضة العربية ، بيروت ،الطبعة الرابعة ،1996، ص14 .

ثانيا :الفترة مابين 1500و1580

تميزت هذه الفترة بالتمهيد للثورة الصناعية ،ولعل ما يمكن استخلاصه هو انفصال ملكية المؤسسة عن إدارتها وزيادة الحاجة للمراجعين كما تم تطبيق واستعمال القيد المزدوج في النظام المحاسبي حتى ولو لم تكن بصورة متطورة كما هو مستعمل حاليا وظهور نوع من الرقابة الداخلية على لمشاريع .

ثالثا:الفترة مابين1850و1905

إن النمو الاقتصادي الكبير الذي شاهدته هذه الفترة خاصة بعد انطلاق الثورة الصناعية والانفصال التام والنهائي بين الملكية والإدارة ،وظهور الحاجة لمالكي المؤسسات والمشاريع لمن يحافظ على أموالهم خاصة بعد ظهور قانون الشركات البريطاني سنة 1962 الذي أقر ضرورة استعمال مراجعي الحسابات لمراجعة شركات المساهمة .

فبعد كل هذه التطورات أصبح المجال مفتوحا للمراجعة حتى تبرز كمهنة ونشاط مهم لا يستهان به خاصة بعد تدعيمها بقوا نبن .

رابعا:الفترة مابين 1905إلى يومنا هذا

تميزت هذه الفترة بظهور الشركات الكبرى ،الاعتماد على أنظمة الرقابة الداخلية من طرف المراجع اعتمادا كبيرا في عملية المراجعة ،وكذالك الاعتماد على المراجعة الاختيارية أي استخدام العينات الإحصائية في المراجعة

كما أصبح الهدف الأساسي للمراجعة هو إبداء الرأي الفني المحايد حول القوائم المالية ومدى سلامتها في تمثيل المركز المالي للمؤسسة .[1]

1- شعباني لطفي "،المراجعة الداخلية مهمتها ومساهمتها في تحسين تسيير المؤسسة" ،مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير ،جامعة الجزائ،2003،ص20.

المطلب الثاني :التعاريف المختلفة للمراجعة

إن تعدد النطاقات التي يتم من خلالها معالجة مصطلح المراجعة أدى إلى ظهور عدة تعاريف ورغم هذا فهي تشترك على العموم في أهداف تحقيقها وسوف نتطرق إلى مجموعة من التعاريف والتي هي كالتالي :

تعريف Bethoux ,kremper et poisson:

المراجعة هي فحص للمعلومات من طرف شخص خارجي شريطة أن لا يكون هو حضرها أو استعملها بهدف زيادة منفعة للمعلومات في المستقبل .[1]

تعريف Bénédica et René keravel:

المراجعة هي فحص انتقادي يسمح بالتأكد من المعلومات المقدمة من طرف المؤسسة .[2]

تعريف الجمعية الأمريكية للمحاسبة :

المراجعة هي عملية منتظمة لجمع وتقديم الأدلة والقرائن بشكل موضوعي ،التي تتعلق بنتائج الأنشطة والأحداث الاقتصادية ،وذالك لتحديد مدى تطابق بين النتائج والمعاير المقررة وتبليغ الأطراف المعنية بنتائج المراجعة .[3]

تعريف الدكتور خالد أمين :

المراجعة على أنها فحص أنظمة الرقابة الداخلية والبيانات والمستندات والحسابات والدفاتر الخاصة بالمؤسسة فحصا انتقادا منظما بقصد الخروج برأي فني محايد عن مدى دلالة القوائم المالية عن الوضع المالي لتلك المؤسسة في نهاية فترة زمنية معلومة ،ومدى تصورها لنتائج أعماله من ربح أو خسارة في تلك الفترة .[4]

1-Bethoux et poisson , **l'audit de secteur public** , clet,Paris , 1986, p 21 .

2 –Bénédica et keravel ,**control inter foucher** ,Paris, 1990, p07

[3] – الصبان محمد سمير ،الفيومي محمد ،**المراجعة بين النظرية والتطبيق** ،الدار الجامعية ،بيروت ،1990،ص18.

[4]– خا لد أمين عبد الله ،**علم تدقيق الحسابات** ،مرجع سبق ذكره ،ص 11.

تعريف منظمة العمل الفرنسي :

المراجعة على أنها مسعى أو طريقة منهجية مقدمة بشكل منسق من طرف مهني يستعمل مجموعة من تقنيات المعلومات والتقييم بغية إصدار حكم معلل ومستقل، استنادا على معاير التقييم وتقديم مصداقية وفعالية النظام والإجراءات المتعلقة بالتنظيم . [1]

كما تعرف المراجعة على أنها عملية تجميع وتقويم أدلة الإثبات وتحديد وإعداد التقارير عن مدى التوافق بين المعلومات ومعايير محددة مقدما ،ويجب أن تتم عملية المراجعة بواسطة شخص فني مستقل محايد . [2]

وتبعا إلى ما تم ذكره في التعاريف السابقة ،فإن أهمها ركزت على النقاط التي تتمحور حولها المراجعة وهي :

- الفحص

- التحقيق

- التقرير

1- الفحص :ويقصد به فحص البيانات والسجلات المحاسبية وكل أدلة الإثبات ومسار المعالجة لتأكد من صحة وحقيقة العمليات التي تم تسجيلها وتبويبها . [3]

2- التحقيق : يعبر التحقيق عن حكم على صلاحية القوائم المالية الختامية كأداة لتعبير السليم لنتيجة أعمال المؤسسة، ،وعلى مدى تمثيل المركز المالي للوضعية الحقيقية لها في فترة زمنية معينة .

[1]- محمد التو هامي طواهر ،مسعود صديقي ،**المراجعة وتدقيق الحسابات** ،ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر ،2003،ص10.

[2]- حاتم محمد الشيشيني ، **أساسيات المراجعة** ،المكتبة العصرية ،مصر ،2007،ص15.

[3]- محمد التوهامي طواهر ،مسعود صديقي ،**المراجعة وتدقيق الحسابات** ،مرجع سبق ذكره ،ص 10.

3- التقرير : يقصد به بلورة نتائج الفحص والتحقيق في شكل تقرير يقدم إلى الأطراف المستخدمة لرأي المراجع سواء كانت داخل أو خارج المؤسسة ، ونستطيع أن نقول أن التقرير هو العملية الأخيرة من المراجعة .[1]

المطلب الثالث : أنواع المراجعة

لا يمكن التطرق إلى المراجعة دون معرفة أنواعها ،مع مراعاة إمكانية استخدام أكثر من أساس لتبويب في آن واحد فرغم تعدد أنواع المراجعة فهذا لا يؤثر على جوهرها و المهمة المخولة لها ، فسوف نقوم بدراسة أنواع المراجعة :

*من حيث القائم بعملية المراجعة

*من حيث الإلزام القانوني

*من حيث مجال المراجعة

*من حيث حجم الاختبارات

*من حيث توقيت عملية المراجعة

أولا:من حيث القائم بعملية المراجعة

وتنقسم المراجعة حسب هذا التقسيم إلى نوعين أساسين هما المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية

- المراجعة الداخلية :

هذه المراجعة تقوم بها مصلحة توجد بداخل المؤسسة ولها حرية الحكم والاستقلالية في التصرف ،فالمراجعة الداخلية تخول لها مهام التقييم ،المراقبة والتحقيق ،كما أن عمل المراجعة الداخلية دائم لأنه ينفذ من طرف مصلحة دائمة بالمؤسسة.[2]

[1]- أحمد حلمي جمعة ،**المدخل الحديث للتدقيق الحسابات** ،دار الصفاء،مصر، ،2000 ، ص 20.

[2]- بلخيضر سميرة ،"المراجعة في قطاع البنوك" ،مذكرة لنيل شهادة ماجستير، جامعة مستغانم ،2002، ص15.

-المراجعة الخارجية :

وهي المراجعة التي تتم من طرف المراجع الخارجي لا ينتمي للأجهزة المؤسسة ،بحيث يكون مستقلا عن إدارتها وتتمثل مهامه في إبداء الرأي عن مدى صحة وسلامة القوائم المالية والمعلومات المحاسبية الموجودة بداخل المؤسسة.[1]

ثانيا :من حيث الإلزام القانوني :

ينظر المشرع الجزائري من خلال القانون التجاري إلى إلزامية المراجعة لبعض المؤسسات ، الشركات مثل شركة المساهمة وعدم إلزامية بعض الشركات مثل شركة ذات المسؤولية المحدودة أو شركة التضامن ،لذالك سنميز بين نوعين من المراجعة على هذا الأساس :

– المراجعة الإلزامية: هي المراجعة التي يحتم القانون القيام بها، حيث نص المشرع من خلال نصوصه على إلزامية تعين مراجع يقوم بالوظائف المنوطة له من خلال القانون المعمول به ،وهذا بغية الوصول إلى الأهداف المرجوة من المراجعة، حيث نص المشرع الجزائري في القانون التجاري في مادته رقم (609)على ضرورة تعين مندوب الحسابات في قانون التأسيس بالنسبة لشركة المساهمة (الأموال).

– المراجعة الاختيارية :هي المراجعة التي تتم دون إلزام قانوني وبطلب من أصحاب المؤسسة والإدارة ،ففي شركة ذات المسؤولية المحدودة وذات الشخص الوحيد يسعى أصحابها إلى طلب الاستعانة بخدمات المراجع الخارجي بغية الاطمئنان على صحة المعلومات وعن نتائج الأعمال و المركز المالي ،إذ أن هذه المعلومات تتخذ كأساس لتحديد حقوق الشركاء وخاصة في حالات الانفصال أو انضمام شريك جديد، حيث نص المشرع الجزائري في القانون التجاري وفي مادته (584)على تعين مندوب الحسابات في حالة الاقتضاء لذالك.[2]

[1]– الخطيب خا لد رافعي، **الأصول العلمية والعملية للتدقيق الحسابات** ،دار المستقبل ،عمان ،1991، ص 12.

[2]– محمد التوهامي طواهر ،مسعود صديقي ،**المراجعة وتدقيق الحسابات** ،مرجع سبق ذكره ، ص19،20.

ثالثا:من حيث مجال المراجعة [1]

-المراجعة الكاملة

في هذه المراجعة الإطار الذي يعمل فيه المراجع غير محدود وبدون قيود أو مجال عمل ، ولكن يخضع لمعاير المراجعة المتعارف عليها ، ويتعين على المراجع إبداء الرأي الفني المحايد عن مدى سلامة القوائم المالية كاملة بغض النظر عن مجال الفحص.

-المراجعة الجزئية

في هذا النوع من المراجعة يختار المراجع قسما من أقسام المؤسسة ويقوم بمراجعته بما فيها من قوائم وسجلات محاسبية ،ولكن في هذه الحالة لا يستطيع المراجع الخروج برأي نهائي حول كل القوائم المالية لتقتصر دراسته على بعض منها فقط ، فعند كتابته للتقرير يبدي رأيه حول ما قام بفحصه حتى لا ينسب له أي إهمال كما يستحسن في هذا النوع من المراجعة أن يكون اتفاق أو عقد كتابي بين المراجع والمؤسسة يبين حدود ومجال المراجعة وكذالك الأهداف المراد تحقيقها .

رابعا :من حيث حجم الاختيارات

عند تصنيف المراجعة حسب حجم الاختيارات نميز بين نوعين من المراجعة :

– المراجعة الشاملة : هذه المراجعة تصلح للمؤسسات ذات الحجم الصغير وذالك للإمكانية فحص جميع القيود والمفردات محل الفحص وبالتفصيل ،عكس المؤسسات الكبيرة فلا يمكن القيام بهذا النوع من المراجعة لكبر حجم العمليات التي تقوم بها ، فالقيام بهذا النوع من المراجعة في هذه المؤسسات يؤدي إلى زيادة أعباء عملية المراجعة.

– المراجعة الاختيارية : إن زيادة حجم المؤسسات والعمليات التي تقوم بها أدى إلى استحالة القيام بمراجعة شاملة لكل القوائم المالية والمفردات بالتفصيل ، إذا استوجب اللجوء إلى المراجعة الإختبارية التي تعني قيام المراجع

[1] – محمد التوهامي طواهر ،مسعود صديقي ،**المراجعة وتدقيق الحسابات** ،مرجع سبق ذكره ،ص21.

بمراجعة جزء من الكل ، أي اختيار عدد من العناصر والقوائم المالية و المحاسبية التي تمثل المجتمع من أين تم أخذ العينة ، ثم يقوم المراجع بإبداء رأيه انطلاقا من هذه العينة .[1]

خامسا : من حيث توقيت عملية المراجعة

هناك نوعان من المراجعة من حيث توقيت عمليتها وهي المراجعة النهائية والمراجعة المستمرة

يقصد بالمراجعة المستمرة قيام المراجع بعملية الفحص خلال السنة و في نهاية الفترة المحاسبية ،في حين أن المراجعة النهائية تعني قيام المراجع بفحص عمليات المؤسسة بعد نهاية السنة المالية وإعداد القوائم المالية.[2]

وبصفة أخرى في المراجعة النهائية يقوم المراجع بعملية المراجعة بعد إنهاء الفترة المالية وانتهاء المحاسب من عمله وإقفال الحسابات الختامية حيث هذا النوع من المراجعة يصلح في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أما المراجعة المستمرة فلها أهمية بالغة في المؤسسات الكبيرة أي يقوم المراجع طوال السنة المالية بقيامة لزيارات متعددة والتي يمكن أن تكون مفاجئة ،زيادة على ذالك يقوم نفس المراجع بمراجعة الحسابات الختامية للمؤسسة ، الشيء الذي يعطي الوقت الكافي لتعرف على المؤسسة كما يسهل ويسرع في اكتشاف الأخطاء .[3]

المطلب الرابع : معايير المراجعة

إن من أهم المقومات الأساسية لأية مهنة متطورة وجوب وجود معايير ومستويات أداء متعارف عليها بين الممارسين لهذه المهمة ، يعملون في ضوئها ويسيرون عليها في كافة مراحل العمل ، ولمهمة تدقيق الحسابات معايير متعارف عليها في معظم بلدان العالم المتقدم محاسبيا ، وهذه المعايير المرشدة للقضاء والمحاكم وللممارسين للمهنة والدارسين ، حيث صدرت عام 1954ضمن كتيب تحت عنوان "معايير التدقيق المتعارف عليها " وقد تضمن معايير التدقيق المقسمة إلى ثلاث مجموعات رئيسية وهي :

[1]- أحمد حلمي جمعة ،**المدخل الحديث للتدقيق الحسابات**، مرجع سبق ذكره ، ص43.

[2]- مصطفى حضير ،**المراجعة والمراقبة الداخلية** ،الإدارة العامة للتصميم ،المملكة العربية السعودية ،1989، ص 10.

[3]- أبو رقبة توفيق مصطفى ،عبد الهادي إسحاق ،**تدقيق ومراجعة الحسابات** ،الطبعة الأولى ،دار الكندي ،الأردن ، ص 11.

المعايير العامة * معايير العمل الميداني * معايير إعداد التقرير.[1]

أولا: المعايير العامة

هي المعايير التي تطبق على المراجع ، ترشد عند اختيار وتدريب المراجعين المهنيين للوفاء بثقة الجمهور حيث يتم الوفاء بها عن طريق مفاهيم واسعة ترتبط بالتدريب الفني والكفاية والاستقلال عن العميل وممارسة العناية المهنية للمراجعة .

1- التدريب الفني والكفاية :حيث يتم أداء المهنة عن طريق أفراد لديهم تدريب فني وكفاية كمراجعين ،مع العلم أن معايير الكفاية تتطور وتتغير كلما تغيرت البيئة .

2-الاستقلالية :إن المراجعين لا يجب أن يكونوا مستقلين فقط في اتجاههم الذهني عند أدائهم عملية المراجعة ، ويتطلب الاستقلال الموضوعي والتحرر من التحيز ،فعند جمع أدلة الإثبات وتقيم عدالة القوائم المالية يجب أن لا يتحيز المراجع اتجاه مصلحة العميل .

3- العناية المهنية الواجبة :يتوقع الجمهور أن المراجع سيؤدي عملية المراجعة بمهارة وعناية مهنية ،إذ أن إتباع معاير المراجعة المتعارف عليها تمثل أحد المقاييس المرجعية للعناية المهنية الواجبة ،ومع ذالك تلك المعايير لا تعتبر كافية.[2]

ثانيا :معاير العمل الميداني

إن توفر الكفاءة والاستقلالية لدى مراجع الحسابات غير كاف إذ للقيام بمهمته على أحسن وجه وإعطاء الرأي الصحيح حول شرعية وصدق الحسابات عليه مراعاة معايير أخرى متعلقة بأعماله ،وهذه المقاييس يسند إليها من أجل تقييم العمل الذي قام به ،غير أنه من الصعوبة وضع معايير تنطبق على مختلف المؤسسات ومختلف مراحل تطورها ومن هذه المعايير نذكر أنه على المراجع :

- وضع خطة عمل كافية لأعمال مراجعة ومراقبة الحسابات والإشراف على أعمال مساعديه .

[1]- خا لد أمين عبد الله ،**علم تدقيق الحسابات** ،مرجع سبق ذكره ، ص 75.

[2]- أمين السيد أحمد لطفي ، **التطورات الحديثة في المراجعة** ،الدار الجامعية ، مصر ،2007، ص14،15.

– جمع أدلة وقرائن إثبات تبرر الرأي الفني المحايد وتكوين ملفين (الملف الدائم – الملف الجاري).[1]

ثالثا :معايير إعداد التقارير

من خلال هذه المعايير يبدي المراجع رأيه ويدون فيها النتائج التي توصل إليها من مراجعة العملية التي قام بها ومعايير إعداد التقارير هي كالتالي :

–يجب أن ينص تقرير المراجع عند إبداء رأي عن مدى تطبيق المبادئ المحاسبية في إعداد القوائم المالية .

– يجب أن ينص تقرير المراجع عن ما إذا كانت المبادئ المحاسبية المطبقة عند القيام بعملية المراجعة لم تختلف عن المبادئ التي طبقت عند إعداد القوائم المالية الخاصة بالسنوات السابقة .

–يجب أن تكون القوائم المالية المستعملة لإبداء الرأي تحتوي على كل الإيضاحات والبيانات .

–يجب أن يكون تقرير المراجع ملف ملم بكل القوائم المالية .

كما يمكن تلخيص معايير المراجعة في الشكل التالي :

[1]- محمد بوتين ،**المراجعة ومراقبة الحسابات بين النظرية والتطبيق**، ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر ،2003، ص39،40.

الشكل (1-1) يوضح معايير المراجعة

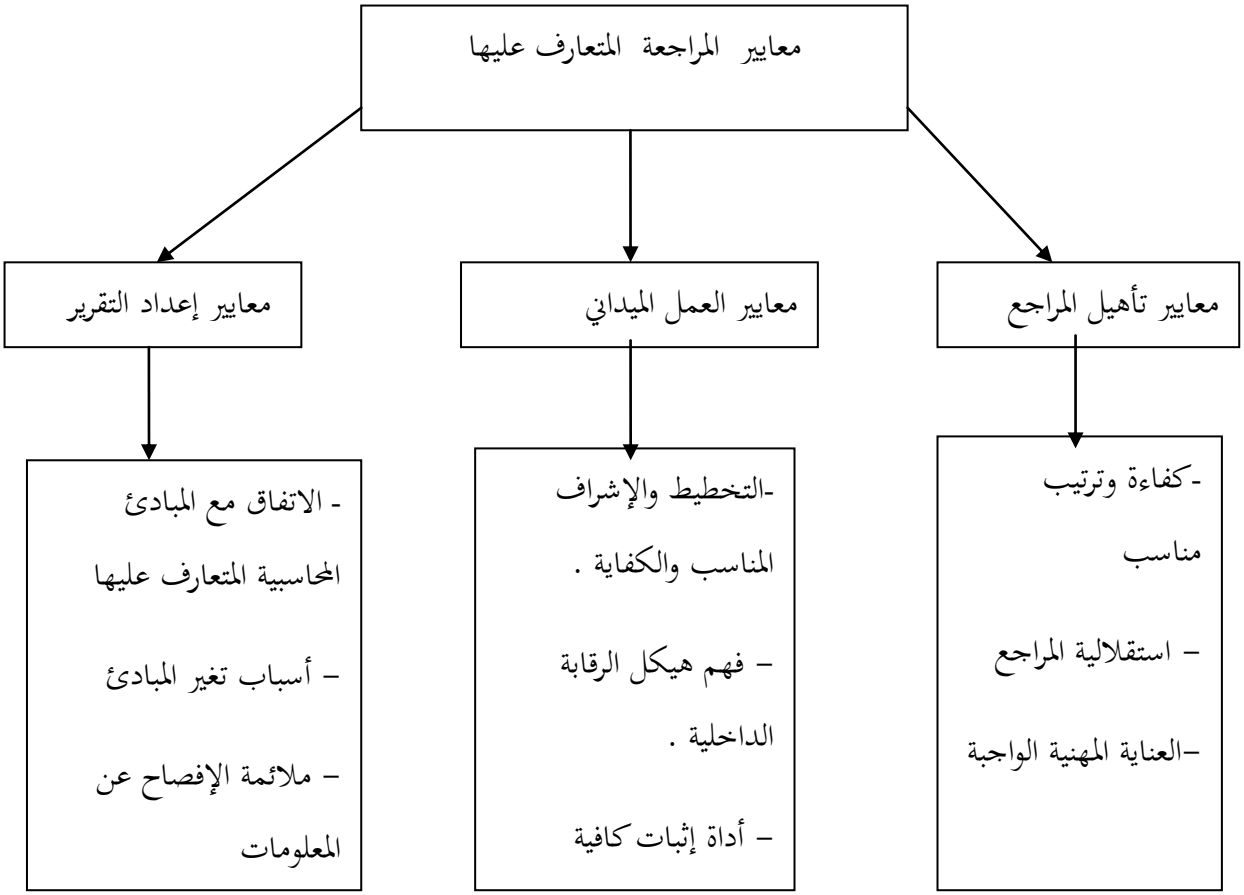

المصدر :طارق عبد العال حماد ،موسوعة معايير المراجعة ،الجزء الأول ،الدار الجامعية ،مصر، 2007،ص43.

المطلب الخامس :أهمية وأهداف المراجعة

الفرع الأول :أهمية المراجعة

تعود أهمية المراجعة إلى كونها وسيلة تخدم عدة أطراف تستخدم القوائم المالية وتعتمدها في اتخاذ قراراتها ورسم سياستها وهذه الوسيلة لا تكون فعالة إلا إذا كان من يقوم بها هو شخص خارجيي مستقل عن المؤسسة وأهم هذه الأطراف هي إدارة المؤسسة ،المساهمين ،إدارة الضرائب ونقابة العمال وتسيير الموارد المتاحة .

1-أهمية المراجعة بالنسبة لإدارة المؤسسة :

إن إدارة المؤسسة عند قيامها بالتخطيط تعتمد بدرجة كبيرة على معلومات صحيحة ودقيقة ،وهذا لتحقيق أهداف المؤسسة المسطرة ، ولا يمكن الوثوق في هذه المعلومات بصفة مطلقة إلا إذا كانت معتمدة ومصادق عليها من طرف شخص محايد وذالك بإعطاء رأي حول صدق البيانات والقوائم المالية التي تساعد على اتخاذ القرارات المالية بكل دقة وموضوعية .[1]

2- أهمية المراجعة بالنسبة للمساهمين :

المراجعة تمكن المساهمين من الوقوف على ممتلكاتهم ،وضمان استخدام الموارد المتاحة استخداما أمثلا وبكفاءة عالية،فالمراجع يقوم بإعداد التقرير بعد قيامه بفحص دقيق للحسابات وأنظمة الرقابة الداخلية ،يقدم للجمعية العامة للمساهمين ،هذا التقرير يتضمن رأيا سليما حول عدالة القوائم المالية وتمثيلها للمركز المالي للمؤسسة ونتائج الدورة المالية .[2]

3- أهمية المراجعة بالنسبة للموردين:

تسمح المراجعة للموردين بإطلاع على الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة ،مما يحدد درجة التعامل معها ، فإذا اتضح للمورد أن الوضعية المالية جيدة بالنسبة للمؤسسة وأنها قادرة على الوفاء بالتزاماتها في أجال استحقاقها فإنه سيوسع نطاق التعامل معها وتكون درجة الثقة أكبر ،أما إذا تبين العكس فإنه سيكون حذرا في تعامله مع المؤسسة .

4- أهمية المراجعة بالنسبة لإدارة الضرائب :

فهي تعتمد عليها في تحديد الوعاء الضريبي التي تحصل عليها من إدارة المؤسسة ،فإذا كانت هذه المعلومات صحيحة والنتائج مبنية في شكل سليم فإن قيمة الضرائب تكون حقيقية والعكس صحيح .

[1]- أحمد حلمي جمعة ،**المدخل الحديث للتدقيق الحسابات** ،مرجع سبق ذكره، ص39 ،40 .

[2]- خالد راغب الخطيب ،خليل حمود الرافعي ،**الأصول العلمية والعملية لتدقيق الحسابات** ،مرجع سبق ذكره ، ص11.

5- أهمية المراجعة لنقابة العمال :

تعطي المرجعة الصورة الحقيقية عن الوضعية المالية للمؤسسة مما يساعد نقابة العمال على المطالبة بحقوق العمال للتفاوض مع إدارة المؤسسة على أساس صحيح لرفع من قيمة الأجور .

6- أهمية المراجعة في تسيير الموارد المتاحة :

يتوصل المراجع أثناء القيام بعملية الفحص والمراجعة إلى النقاط الضعيفة في التسيير فيقوم بتحديدها ، والعمل على التقليل منها وتحسين التسيير وهذا من خلال تقديم التوصيات والاقتراحات التي من شأنها الرفع من درجة كفاءة المؤسسة ،واستخدام الموارد المتاحة استخداما أمثلا . [1]

الفرع الثاني :أهداف المراجعة [2]

يمكن حصر أهداف المراجعة فيما يلي :

1-الوجود والتحقيق :يسعى مراجع الحسابات في المؤسسة إلى التأكد من أن جميع الأصول والخصوم وجميع العناصر الواردة في الميزانية وفي القوائم المالية الختامية موجودة فعلا،حيث أن المعلومات الناتجة من نظام المعلومات المحاسبية تقر مثلا بالنسبة إلى المخزون السلعي مبلغ معين عند تاريخ معين وكمية معينة فيسعى المراجع إلى التحقيق من المعلومات من خلال الجرد الفعلي أو المادي للمحزونات .

2- الملكية والمديونية :تعمل المراجعة على التأكد من أن كل عناصر الأصول هي ملك للمؤسسة والخصوم هي التزاما عليها ،فالوحدات المتواجدة في المخزونات والحقوق هي حق شرعي لها والديون هي مستحقة فعلا للأطراف أخرى فالمراجعة بذالك تعمل على التأكد من صدق وحقيقة ا لمعلومات الواردة لها ،والتي تقدم إلى أطراف عدة سواء داخلية أو خارجية .

1- محي الدين محمود عمر، "مراجعة الحسابات بين المعايير العامة والمعايير الدولية" ،مذكرة لنيل شهادة ماجستير ،جامعة المدية ،2007، ص 11.

2- محمد التوهامي طواهر ، مسعود صديقي ، ،**المراجعة وتدقيق الحسابات**، مرجع سبق ذكره ، ص 16،19.

3- الشمولية :هي من أهم الخصائص الواجب توفرها في المعلومات حيث بات من الضروري على نظام المعلومات المحاسبية توليد معلومات معبرة وشاملة على كل الأحداث ،حيث ينبغي التأكد من دقة وصحة البيانات المحاسبية المثبتة بالدفاتر والسجلات من جهة ومن جهة أخرى العمل على تجهيز هذه البيانات بشكل يسمح من توفر معلومات شاملة عن الوضعية الحقيقية للمؤسسة والذي يعتبر من أهم أهداف المراجعة للإعطاء المصداقية لمخرجات نظام المعلومات المحاسبية .

4- التقييم والتخصيص :تهدف المراجعة إلى ضرورة تقييم الأحداث المحاسبية المعمول بها كطرق إهتلاك الاستثمارات وإطفاء المصاريف الإعدادية ،وتقييم المخزنات ثم تخصيص هذه العملية في الحسابات المعنية وبانسجام مع المبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما ،إن الالتزام من شأنه أن يتضمن ما يلي :

*تقليل فرص ارتكاب الأخطاء والغش .

*الالتزام بالمبادئ المحاسبية

*ثبات الطرق المحاسبية من دورة إلى أخرى .

5- العرض والإفصاح :تسعى الأطراف الطالبة للمعلومات المحاسبية إلى الحصول على معلومات ذات المصداقية ومعبرة عن الوضعية الحقيقية للمؤسسة من خلال إفصاح هذه الأخيرة عن مخرجات نظام المعلومات المحاسبية والمتمثلة في المعلومات التي أعدت وفقا للمعايير المهنية ،وتم تجهيزها بشكل سليم يتماشى مع المبادئ المحاسبية ،إن هذه المعلومات قابلة للفحص من طرف المراجع ليثبت صحة الخطوات لتأكد منه مصداقيتها من خلال التمثيل ا لحقيقي لوضع معين داخل المؤسسة .

المبحث الثاني :قواعد السلوك المهني

أصدر المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونين قواعد السلوك المهني تنطبق على جميع أعضائه[1]،وتستمد هذه القواعد سلطاتها من قوانين المجمع الفرعية الذين يشتغلون بمراعاة الحسابات يمكن توجيه اللوم لهم أو إيقافهم أو فصلهم إذا

[1]- يوسف محمود جربوع ،**مراجعة الحسابات بين النظرية والتطبيق** ،مرجع سبق ذكره ،ص72 .

وجد بعد محاكمة تأديبية من اللجنة المختصة أنهم أدينوا بمخالفة قواعد السلوك المهني ،وهذه الإجراءات التأديبية قد تؤدي في كثير من الأحيان إلى سحب الترخيص بمزاولة المهنة التي يمارس فيها المراجع عمله ، ونظرا لان أي إجراءات تأديبية ضد أحد المراجعين تؤثر تأثيرا بالغ الضرر على السمعة المهنية ،لذلك فبعض المراجعين يحرصون عند ممارستهم لإعمالهم المهنية التقيد بقواعد السلوك المهني .

المطلب الأول :مفاهيم وآداب وأخلاقيات المهنة [1]

إن مهنة مراجعة الحسابات هي في الحقيقة مهنة اجتماعية تستفيد منها أطراف كثيرة ممن يستخدمون تقرير المراجع وبالرغم من تضارب مصلحة هؤلاء الأطراف ،فإن المهنة التي فرضت على مراجع الحسابات هذا السلوك أثناء مزاولته لمهنته وسلوكه وذلك عن طريق:

– الالتزام بالنزاهة والموضوعية

– الالتزام بالمعاير العامة المهنية

– الالتزام بالمسؤولية تجاه العملاء

– المسؤولية أمام زملائه في المهنة

– المسؤولية والممارسات الأخرى

* إن مفاهيم وآداب و أخلاقيات المهنة تشمل على مبادئ وأهمها :

أ– الاستقلالية والنزاهة والموضوعية

– الاستقلالية :لا يجوز للعضو أو الشركة المهنية التي يكون فيها شريكا من إبداء الرأي على القوائم المالية الخاصة بأحد المشروعات إلا إذا كان العضو وشركته مستقلين بالنسبة لهذا المشروع

[1]- يوسف محمود جربوع ،**مراجعة الحسابات بين النظرية والتطبيق** ،مرجع سبق ذكره ،ص73.

– النزاهة والموضوعية :لا يجوز لمراجع الحسابات أن يقوم عمدا بتحريف الحقائق ،وعند ممارسته لمهنة المراجعة بما في ذالك تقديم الخدمات الضريبية والخدمات الاستشارية الإدارية للمشروع ،كما يجوز للعضو أن تخضع أحكامه المهنية لأراء الآخرين ،وعند تقديم الخدمات الضريبية يفسر الشك لصالح العميل طالما أن هناك مبرر مقبولا لتأدية هذا الموقف .

ب– المعايير العامة الفنية :

يجب عل مراجع الحسابات الخارجي المستقل التقيد بالمعايير العامة الفنية وهي

* الكفاية المهنية

* العناية المهنية الواجبة

* التخطيط والإشراف

* التنبؤات بإضافة إلى معايير الفنية الأخرى

ج – المسؤولية اتجاه العملاء :يجب على مراجع الحسابات أ ن يحدد أتعابه مع عميله سواء بالساعة أو باليوم أو حسب العملية بأكمامها ،كما يحظر على المراجع الاتفاق على تحديد أتعاب معلقة بنتائج الفحص ،فإذا حددت أتعاب المراجع مثلا بالنسبة المئوية من صافي الربح الذي تظهره القوائم المالية فهناك احتمال بأن يفقد المراجع موضوعيته ويؤدي ذلك إلى ظهور المراجع بمظهر عدم الاستقلال .

د– المسؤولية اتجاه الزملاء :

لا تتوقف شهرة المهنة على سلوك أعضائها فحسب ،ولكن تقدم المهنة وتحسن نوعية خدماتها يتوقف أيضا على الثقة المتبادلة بين الأعضاء ،يجب أن يكون هناك تبادل حر للمعلومات وهذا التبادل ضروري لتطوير المهنة وتحسين أساليبها الفنية .[1]

[1]-- يوسف محمود جربوع ،**مراجعة الحسابات بين النظرية والتطبيق** ،مرجع سبق ذكره ،ص74 .

هـ- المسؤوليات الأخرى وممارسة المهنة :

- الأعمال المخلة بكرامة المهنة :لا يجوز لمراجع الحسابات الخارجي المستقل أن يرتكب أي عمل يخل بكرامة المهنة وكرامة العاملين فيها .

- الإعلان ووسائل اجتذاب العملاء :لا يجوز لمراجع الحسابات الخارجي المستقل أن يحصل على عمل عن طريق الإعلان أو وسائل اجتذاب العملاء بطرق غير شرعية .

و- العمولات :يجب على مراجع الحسابات أن يدفع عمولة الحصول على عميل ،ويحظر عليه أيضا قبول عمولة نتيجة لتوصياته للعميل عن منتجات أو خدمات أخرى .

ي- الأعمال المتعارضة : لا يجوز لمراجع الحسابات ن يجمع بين مهنة المراجعة وأي عمل أخر أو مهنة أخرى تؤدي إلى خلق تضارب بين المصالح عند تأديته لخدماته المهنية .

المطلب الثاني: أنواع السلوك المهني

إن الباحث في قواعد السلوك المهني يجدها عدة أنواع تبعا لزاوية التي ينظر منها إلى هذه القواعد ،وفيما يلي أهم هذه الأنواع :

*** من حيث السلطة أو الجهة التي وضعتها :**

- قواعد قانونية :والمقصود بها تلك المبادئ التي تنص عليها القوانين المنظمة للمهنة أو التي تحكم الرقابة الخارجية على حساب الشركات ،ومن الأمثلة في الجمهورية الجزائرية حدد المرسوم رقم 107/69والمؤرخ في31ديسمبر1969مايلي:

أ-الوزير المكلف بالمالية والتخطيط يعين محافظي الحسابات في المؤسسات العمومية والوطنية ذات الصفة الصناعية والتجارية من أجل ضمان الصحة والمصداقية وتحليل وضعية أصولها وخصومها ،ثم بعد ذلك إنشاء مجلس المحاسبة سنة1980إضافة إلى المفتشية العامة للمالية اللتان تضمنا المراجعة المحاسبية.[1]

[1]- يوسف محمود جربوع ،**مراجعة الحسابات بين النظرية والتطبيق** ،مرجع سبق ذكره ،ص75.

ب-15افريل 1980تم اصدار المرسوم 136/69،المادة السادسة والتي تتعلق بأخلاقيات المهنة لكل من الخبير المحاسبي،محافظ الحسابات ،المحاسب المعتمد ،وفي 24مارس تم اصدار مرسوم أخر يتضمن الموافقة على الانجازات والشهادات وشروط الخبرة المهنية التي تخول الحق في ممارسة مهنة الخبير ،محافظ الحسابات ،المحاسب المعتمد .[1]

– قواعد تنظيمية : والمقصود بها تلك المبادئ والأحكام التي تصدرها المنظمات المهنية من نقابات ومعاهد وجمعيات لحث أعضائها على التمسك بآداب وسلوك المهنة ،ومنها في الأردن تلك القواعد الصادرة عن جمعية مدققي الحسابات القانونين الأردنيين .وفي الولايات المتحدة الامريكية يمنح ترخيص مزاولة المهنة من حكومة ولاية مجلس يطلق عليه مجلس الولاية للمحاسبة القانونية.

*** من حيث شكل صدورها ووسيلة إثباتها :**

يمكننا أن نميز نوعين من قواعد آداب السلوك المهني هما:

– قواعد مكتوبة :وهي تلك المثبة كتابة سواء كانت الوثيقة المكتوبة صادرة عن السلطة التشريعية أو التنفيذية في البلد أو كانت التعليمات والمنشورات من المنظمة المهنية .

– قواعد عرفية :والمقصود بها تلك القواعد و المبادئ التي يتعارف المراجعون والمحاسبون عليها ويلتزمون بإتباعها والتمسك بها واحترامها ويعتبرونها دستورا أخلاقيا من الآداب والتقاليد التي يجب على الممارسين للمهنة الإبقاء عليها .[2]

1 – المادة 6،المرسوم 96-136، الخاص بالعمل المهني، الجريدة الرسمية (العدد16) ، 1996.

[2]– يوسف محمود جربوع ،**مراجعة الحسابات بين النظرية والتطبيق** ،مرجع سبق ذكره ،ص76.

المطلب الثالث:أهداف قواعد السلوك المهني[1]

إن قواعد السلوك المهني تهدف إلى تحقيق أغراض عدة ،وتكاد تكون الأغراض التالية أهمها واردة ضمن دساتير قواعد السلوك المهني وهي :

* رفع مستوى مهنة المراجعة والمحاسبة والمحافظة على كرامتها وتدعيم التقدم الذي أحرزته بين غيرها من المهن الأخرى.

* تنمية روح التعاون بين الحاسبين والمراجعين ورعاية مصالحهم المادية والأدبية والمعنوية

* تدعيم وتكملة النصوص القانونية والأحكام التي وضعه المشرع لتوفير مبدأي الكفاية في التأهيل العلمي والعملي للمراجع وحياده في عمله والشروط التي يسنها لإمكان الأشغال بالمهنة .

* بث الثقة والطمأنينة في نفوس جمهور المعنين بخدمات المحاسبين والمراجعين من العملاء وغيرهم من الطوائف والفئات المتعددة .

[1]- يوسف محمود جربوع ،**مراجعة الحسابات بين النظرية والتطبيق** ،مرجع سبق ذكره، ص77.

إن القيام بأي عمل داخل المؤسسة يتطلب مراجعة بصورة دقيقة لضمان بلوغ الاهداف ،وتتصف المراجعة بطبيعتها الانتقادية ،حيث أنها تختص بالفحص ،التحقيق ،ومن الملاحظ أن الالمام بأفكار الاساسية لا يتم التوصل إليها عن طريق دراسة لعملية المراجعة ذاتها ويظهر لنا من دراسة عملية المراجعة أنها مجال متخصص للمعرفة يرتكز على البراهين، القرائن ،المعايير والإجراءات التي تحكم عمليتها ،مبنية على قواعد وسلوكيات المهنة المعمول بها .

الجانب التطبيقي إجراءات المراقبة الداخلية في البنوك

بعد أن تطرقنا في الجانب النظري من خلال الفصلين السابقين إلى المفاهيم العامة حول المراجعة وكذلك المراجعة الداخلية وعلاقتها بالرقابة الداخلية ،أصبح من الضروري البحث عن إسقاط بعض المفاهيم النظرية من الدراسة على أرض الواقع ،فاخترنا التربص في أحد البنوك الجزائرية من أجل التعرف على أهم إجراءات المراقبة في سير العمليات البنكية .

أولا: التعريف بالبنك الوطني الجزائري

ثانيا: إجراءات المراقبة الداخلية .

أولا:بطاقة فنية للبنك الوطني الجزائري[1]

1- نشأة وتعريف البنك الوطني الجزائري

إن من أهداف حرب الاستقلال الجزائرية تحديد الطريق الاشتراكي ،ولاشك أن تنفيذ سياسة اقتصاد قائم على التخطيط يفترض إلغاء سيطرة البنوك الفرنسية ،فكان يعني ذالك ضرورة تأميم المصارف الفرنسية .

في عام 1966بسطت الدولة سيطرتها على القطاع المصرفي التجاري،استجابة لضرورة إيديولوجية تفترضها مقتضيات المنهج الاشتراكي،وعلى اثر هذا التحول ،أنشأ أول بنك تجاري:"البنك الوطني الجزائري"بموجب قانون رقم 66-178الصادرفي 13يونيو1966بحيث أوكلت إليه جميع المهام والأنشطة التي يقوم بها بنك الايداع ، حيث يتضح ذالك في المادة الثانية من هذا القانون التي تنص على :"يتمتع بنك الوطني الجزائري بصفته بنك الايداع ،وهو يخدم القطاع الخاص والقطاع العام والقطاع الاشتراكي "،مع العلم ،أن البنك يحتكر تمويل القطاع الزراعي ،في مارس1982قررت السلطات العامة إنشاء بنك متخصص يتكفل أساسا بتمويل وتغطية القطاع الريفي الذي يدعى "بنك الزراعة والتنمية الريفية ".

خضع القطاع البنكي في أواخر الثمانينات للإصلاح الاقتصادي الذي تجسد من خلال القوانين والتشريعات الخاصة بالتنظيم والتحسين في طرق تسيير الانشطة البنكية وكذا المراقبة الصارمة للقطاع .

2- تنظيم البنك الوطني الجزائري

إن الوكالة تعتبر الخلية الاساسية للمنظمة ،فعلى مستواها يتم التعامل وتنفيذ أهم العمليات البنكية مع الزبائن

[1] -وثائق خاصة بالوكالة

الشكل رقم(01-03) يمثل الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري

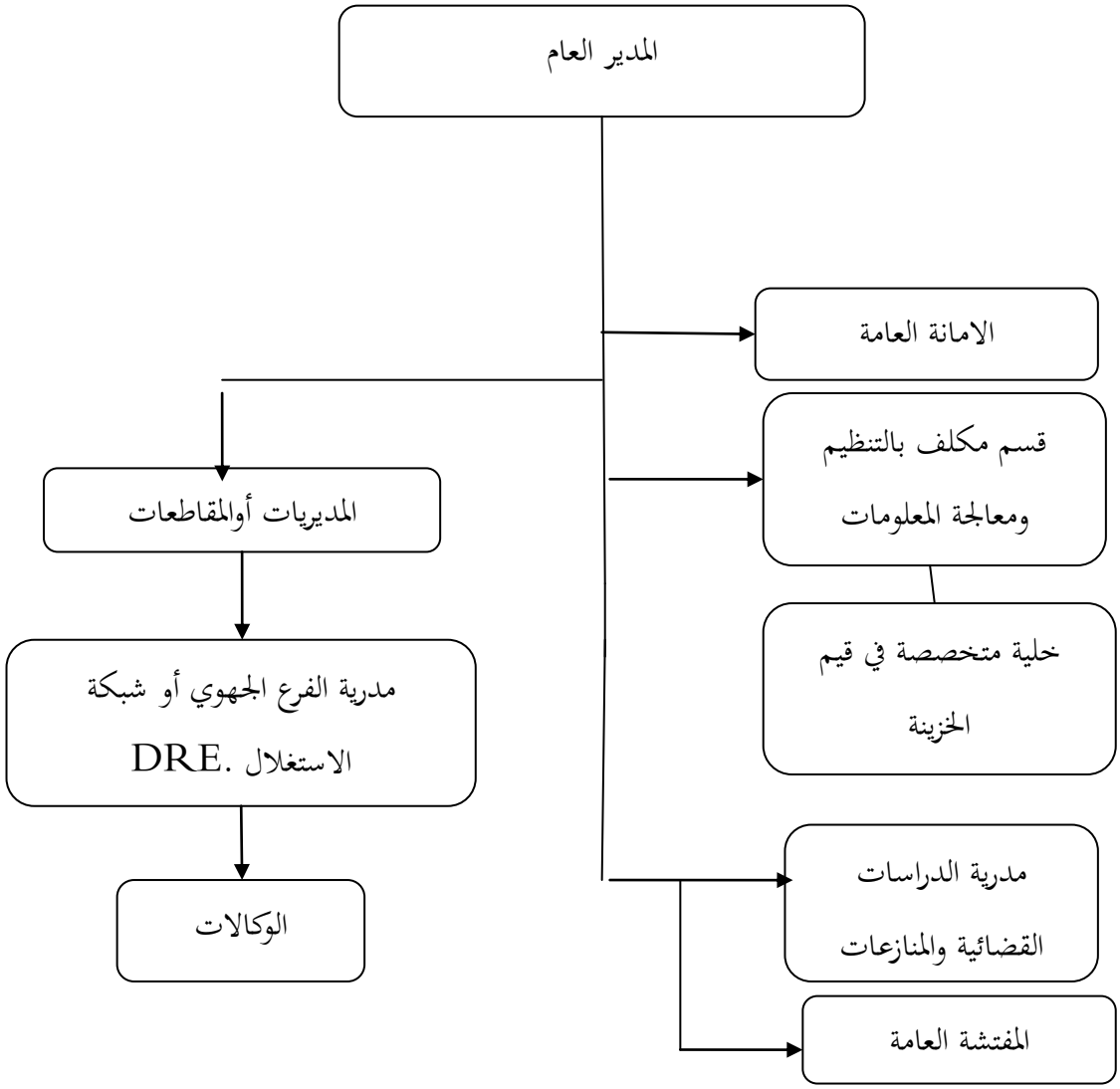

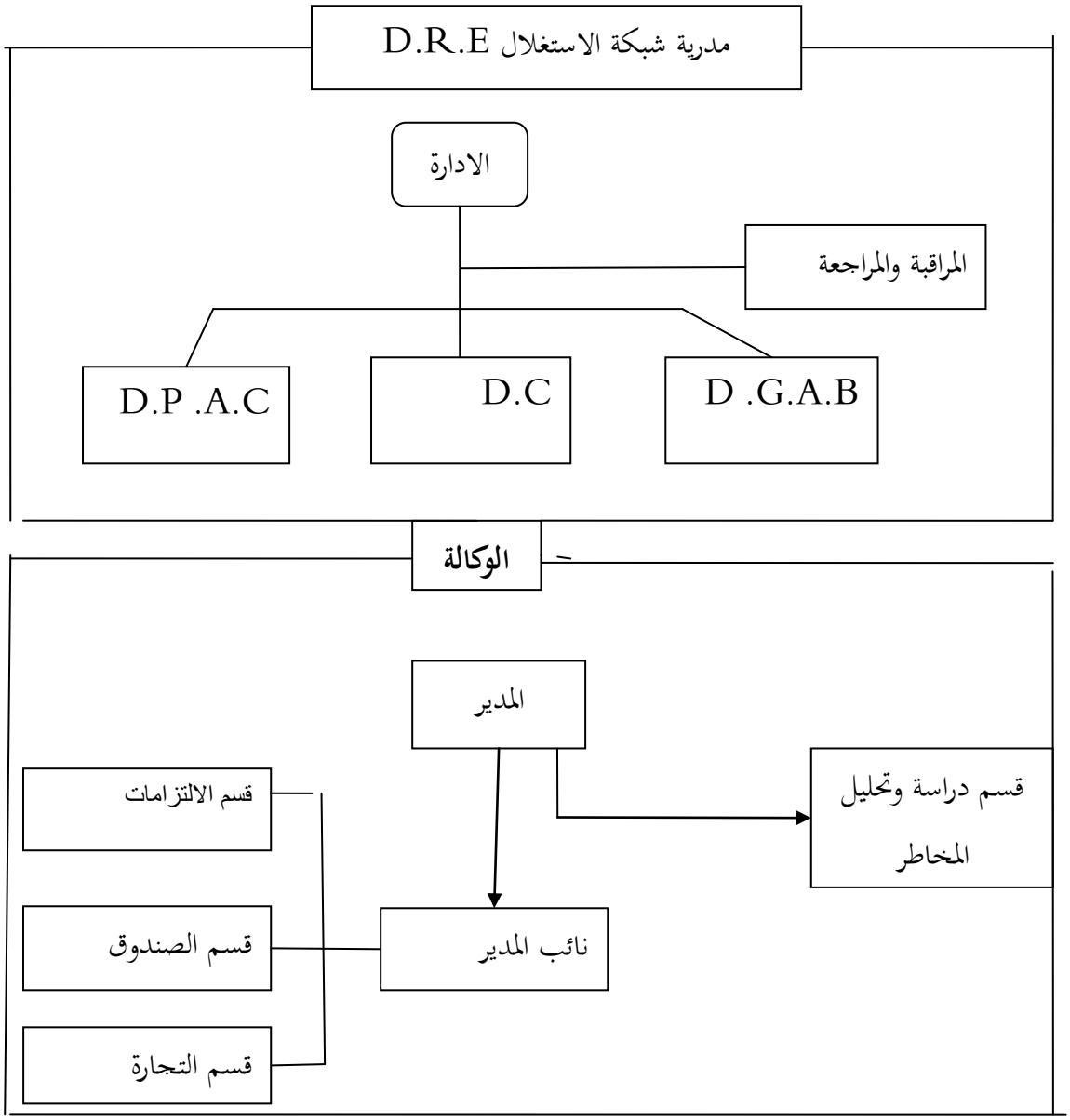

الشكل رقم (02-03)يمثل التنظيم الداخلي للمديريات الفرعية و وكالات البنك الوطني الجزائري

إضافة إلى ذالك فإن البنك الوطني الجزائري يحتوي على سبعة عشر مدرية فرعية ،موزعة عبر القطر الوطني وتتفرع كل مدرية إلى عدة وكالات منها الرئيسية وأخرى بمستويات مختلفة ونشير إلى أن التربص تم عبر وكالة مديرية الاستغلال شرق 1 والجدول رقم (01-03) يمثل تشكيلها مما يلي :

البنك الوطني الجزائري – مدرية شبكة الاستغلال الجزائر شرق1-187- قصر المعارض الصنوبر البحري16200- الجزائر-		
الوكالة الرئيسية الحميز -647- الطريق الوطني رقم 05الحميز –الرويبة –الجزائر -	الوكالة الرئيسية بئر خادم -633- 30شارع الاخوة جيلالي 16330-الجزائر -	الوكالة الرئيسية الحراش -616- نهج الاخوة جلي حي نايلي ص.ب28 الحراش.-الجزائر -
وكالة القبة -625- 48شارع محمد فلاح القبة –الجزائر	وكالة الحراش -619- 14شارع 05جويلية الحراش - 16200-الجزائر -	وكالة دار البيضاء 612- مطار هواري بومدين 16100-الجزائر-
وكالة المطار هواري بومدين -613- المطار الدولي هواري بومدين –المنطقة التقنية -16100-الدار البيضاء		

3- أنشطة البنك الوطني الجزائري

يمارس البنك الوطني الجزائري كل أنشطة بنك الودائع ،مع تقديم خدمات مالية للمؤسسات ومعالجة كل عمليات البنكية ،الصرف والقرض،في ايطار تشريعات والقوانين البنكية ،لاسيما :

*استقبال ودائع من الجمهور ،عن طريق الحساب أو غيره ،تحت الطلب أو لأجل اصدار سندات خزينة..الخ .

*تسديد واستقبال كل المدفوعات النقدية عن طريق :

-الشيك ،التحويل ، رسائل القرض،الاعتماد بالتحويل عن بعد ،وغيرها من العمليات البنكية .

* تنفيذ بوجود ضمان من البنك او عدم وجوده ،كل عمليات القرض للحساب منشئات مالية أخرى أو لحساب الدولة ،كذا توزيع كل الاعلانات من الاموال العمومية ومراقبة استعملها .

*تمويل بكل الطرق عمليات التجارة الخارجية .

*استقبال الودائع في شكل قيم وسندات .

*استقبال وتسديد كل الاوراق التجارية المسلمة للقبض أو للخصم :

-الكمبيالة -السند لأمر - الشيك – الفواتير والوثائق تجارية والمالية الاخرى .

*أداء دور وسيط لشراء واكتتاب أو بيع كل الاوراق العمومية ،أسهم وسندات ،والمعادن الثمينة .

*معالجة كل عمليات الصرف ،نقدا أو لأجل ابرام كل عقود القرض ،السلفيات ،الرهن ،التبادل بالعملات الصعبة مع احترام صارم للقوانين المعتمدة .

*تأمين خدمات للوكالات البنكية والمنشئات الرسمية للقرض.

*انشاء وتسيير المخازن العمومية .

ثانيا:إجراءات المراقبة الداخلية

ان نظام الرقابة الداخلية يمثل مجمل الاجراءات والمعايير المندمجة عبر مختلف الانشطة والتطبيقات البنكية، ولذالك فإن تقييم هذه الاجراءات يتطلب من المراجع متابعة من قرب لعينة من هذه الانشطة ،بحيث تكشف له حقيقة سير العمليات في البنك ،بإضافة تدعيم البحث باستجوابات حول المراقبة الداخلية ومخططات تدقيق

المعلومات التي إذا ما تم احضارها بشكل صحيح ،توجه حتما المراقب إلى العمليات التي تشكل أكثر خطوة على البنك والتي تستدعي تدقيقا معمقا .

1- عناصر المراقبة في سير العمليات البنكية :

نتطرق إلى بعض عناصر الفحص لعمليات البنك الوطني الجزائري،وكذا الاهداف المنتظرة من الرقابة الداخلية لهذه العمليات .

* تنظيم المراقبة

الجدول رقم(02-03) يمثل عناصر المراقبة الداخلية في البنك الوطني الجزائري

موضوع الدراسة	عناصر المراقبة	الاهداف المنتظرة من المراقبة
الصندوق	**التحصيل**	
	* بالدينار الجزائري	
	*بالعملة الصعبة	
	-تموين الصندوق	*مطابقة العد النقدي بالرصيد .
	-تحويل الاموال	*تجنب فقدان السيولة
	حسابات الخزينة	*حصر الفرص المفقودة ومحاولة محرفة
	الخزينة العمومية ،بنوك ،بنك	الاسباب
	الجزائر	*تامين المبالغ المالية
	التعبئة والتجديد	
	عمليات الشباك	*صحة وسلامة تنفيذ العمليات
	-التبادل اليدوي	*تطيق صحيح لتواريخ القيمة
	-الدفع والسحب	*اقتطاع ومراجعة عمولات البنك
	-التحويل	*التخفيض من الاستيراد للمبالغ الغير
	-وضع تحت التصرف	المدفوعة .
	-التحويل عن بعد بسيط	*التقيد والسرعة عند معالجة العمليات مع

	أو دائم اصدار الصكوك البنكية -تسليم الصكوك للقبض أو الخصم . **قسم الايرادات** **–**حساب خاص بتسليم الصكوك *في المكان *خارج المكان -حساب غرفة المقاصة -حساب أوراق القبض -أوراق غير مدفوعة عند الاطلاع -حساب غير مدفوع لتسديد (LAR) -حساب الشيك للدفع -حساب القبض للوكالة -معالجة الحسابات لأمر حسابات متنوعة .	بنوك أخرى . *التخفيض ومتابعة أسباب تأجيل عمليات مابين الوكالات *سلوك وقابلية تسديد الزبائن *عد وحساب الفوائد *التصديق على أرصدة الحسابات *تصريح بLARل D.SERCوكذا عن الحسابات الغير مدفوعة التي تصرح لدى مركز الغير مدفوعات *احترام اجال الاطلاع *تكوين مخصصات للمؤونة *اقتطاع العمولات والرسوم اصدار شهادة "عدم الدفع " *تعبئة الحقوق *احترام الاجال المحددة في القعود المبرمة فيما بين البنوك *تنظيم وتحميل العمليات في الحسابات المناسبة *متابعة صارمة لحسابات ذات -الطابع الضريبي .

أمانة الالتزامات التجارة الخارجية الالتزامات التجارية الوسائل والتكوين التسويق في البنك مصالح المدرية الجهوية	-قسم المنازعات -قسم المالية -قسم المحفظة -قسم الكفلات والضمانات الاحتياطية . -انشاء واسترجاع ايرادات مخصصات اقتطاع الضمان . -اقتطاع العمولات EPS -التبادل اليدوي وحسابات العملة . -شكل الضمانات بكل أنواعها -الديون الغير المنتظمة -التنظيم -الفصل بن الوظائف الغير متجانسة . توزيع المهام -مراقبة ومتابعة عمليات الجرد . -برنامج التكوين . -الاستقبال والتكفل بطلبات الزبائن . -الوكالات الجهوية -التنشيط التجاري -هيئة وسلوك المسئولين و الاعوان . D .G.A.B -توزيع واستعمال الميزانية	*المحافظة على مصالح البنك والزبائن : -تحديد وتخفيض المخاطر . -متابعة الملفات المتنازع فها -الرفع م المر دودية *احترام القواعد الخاصة بالصرف *حماية المساهمات البنكية . *استعمال عقلاني للوسائل . التحسين من نوعية تقديم الخدمات وكذا الاتصال بغرض المحافظة على صورة البنك.

	التقديرية -استغلال الامثل للموارد المادية والبشرية . -المحافظة على الامن D.P.A.C - الاجراءات المتخذة لتحسين البحث والترقية والتنشيط التجاري للوكالات . **قسم القروض** -السرعة في معالجة ملفات القرض. -مسك ومتابعة ملفات القرض.	السير الحسن لمصالح وأقسام المديريات الجهوية ،مع ضمان تأطير جيد للشبكة .
الجانب المحاسبي الضريبي والمالي	-مسك محاسبة الوكالات . -اعداد ومراجعة اليومية المحاسبية -التصريحات والقوائم الضريبية -معالجة الحالات الغير عادية والمخالفات المحاسبية .	*صحة ومصداقية الحسابات المالية *تجنب التكاليف العادية . *تحقيق المرد ودية .
متابعة أثر تقارير المراقبة والمراجعة	-الاخذ بالملاحظات والتوصيات المقدمة من قبل : -محافظي الحسابات . -مدرية المحاسبة -المفتشية العامة -هيئات المراجعة الخارجية	*تحسين من تسيير اليومي للوكالات . *احترام القوانين المعتمدة *صحة ومصداقية نظام المعلومات المستخدم .

2-اجراءات المراقبة لعمليات الصندوق:

ان البنك الوطني الجزائري يعالج مختلف العمليات البنكية عن طريق النظام الالي الخاص بالبنوك ،"دالتا " الذي تم استغلاله في فرع جزائر شرق 1 خلال أواخر سنة 1999،خلافا للبرنامج السابق .

هذا ومن خلال المعالجة المعلوماتية تتم تسجيلات والتسويات المحاسبية كذا إجراءات المراقبة ،وعليه فالتحكم في الاجراءات يستدعي التحكم في برنامج الالي المستخدم بالبنك .

وفيما يلي سنعرض إجراءات المراقبة لبعض العمليات المحققة في صندوق البنك كونه الاكثر تعاملا بالنظام المحاسبي والآلي بالإضافة الى تحمل المخاطر الناتجة عن سوء عمليات الصندوق.

أ-الايداع

❖ **التعرف على قيمة المبالغ المودعة :**

*التأكد من الملء الصحيح للائحة التي يجب أن يعدها الزبون CA 30.

*مراقبة التطابق بين المبالغ المسجلة وتلك المقدمة للإيداع (حسب عدد الاوراق ،حسب المبلغ الكلي).

❖ **التسجيل الصحيح للعملية من خلال :**

*مراقبة التسجيل في الجانب الدائن للحساب المذكور (حسب الزبون أو غيره).

* التأكد من مطابقة اللائحة المنسوخة للنظام الالي (الاشعار بالعملية ،تسجيل نسخة كوصل للمودع).

❖ **متابعة السير الصحيح لتكملة العملية :**

*التأكد من تسليم الوثائق والمستندات لباقي الهياكل ،في حالة ما يكون الايداع فيما بين الوكالات .

*مراقبة تطابق الوثائق المستقبلة من الوكالات الاخرى (حق وصلاحية الممضي ،الاشارة الخاصة بدفاتر الادخار).

التسجيل المحاسبي :

ونشير الى أن عملية الايداع تختلف حسب مصادرها وبالتالي يختلف التسجيل المحاسبي لها

✓ ايداع داخلي لصالح الزبون في نفس المقر

المدين :بفضل النظام الالي يصبح حساب الصندوق مدينا مباشر بعد الايداع .

الدائن :حساب المستفيد من الايداع .

✓ ايداع بين الوكالات :حيث يختلف مكان المستفيد عن مقر الذي تم فيه ايداع المبالغ النقدية

المدين :بفضل النظام الالي يصبح حساب الصندوق مدينا مباشرة بعد الايداع .

الدائن :حساب مابين الوكالات .

*ايداع برقي :نفس الايداع السابق،مكان المستفيد من الايداع خارج المقر .

ب) السحب النقدي :وتتمثل أهم إجراءات المراقبة لعملية السحب النقدي في التأكد من :

❖ **الصحة المادية للشيك** وذلك من خلال :

*وجود ومطابقة المعايير الضرورية في تحرير الشيك (التاريخ ،المستفيد ،الإمضاء ....الخ .

*مطابقة المبالغ بالأرقام وبالأحرف (وفي حالة وجود فرق يأخذ المبلغ بالأحرف بعين الاعتبار).

❖ **إمضاء الساحب للشيك** :

*التأكد من مطابقة الامضاء لنموذج الامضاءات (CA10).

* مراقبة حق وصلاحية الممضي في اصدار الشيك (امضاء منفصل أو مزدوج ،مكانة الممضي ،الخاتم الاضافي ..الخ)

❖ **مراقبة امكانية وجود اعتراض لدفع الشيك المقدم .**

-وجود المؤونة الكافية في الحساب المحدد لسحب منه :

*تقدير وجود حقيقي للمبالغ المطلوبة في الحساب .

*الاخذ بعين الاعتبار خطوط القرض الممنوحة للعملاء عن طريق الحساب (السقف المحدد لسحب على المكشوف أو تسهيلات المصرفية ...الخ).

❖ **متابعة السير الحسن لتكملة العملية :**

*في حالة السحب مابين الوكالات يجب التأكد من ايصال الوثائق للهياكل المعنية .

*مراقبة تطابق الوثائق المستقبلة من الوكالات الاخرى.

*التسجيل المحاسبي: ويختلف التسجيل تبعا للنوع السحب المحقق كالتالي

*سحب نقدي :حيث فيه يجري البنك اقتطاع مبالغ نقدية من صاحب الحساب بغرض إجراء دفع نقدي ،حيث يصدر الزبون شيك لأمر :لصاحب الحساب نفسه ،للوكيل ،لشخص معين أو لحامله ويتم التسجيل كالتالي :

المدين ⟵ حساب الزبون .

الدائن ⟵ حساب الصندوق،الذي يجعل دائنا مباشرة

بفضل النظام الالي (Delta).

*السحب مابين الوكالات :

المدين ⟵حساب مابين الوكالات

الدائن ⟵الصندوق،بصفة آلية .

ويتم اعداد لهذا التسجيل الوثيقة المحاسبية CT1130

المدين ⟵ حساب الرسم على القيمة المضافة . TVA

الدائن ⟵ حساب منتجات بنكية

ويتم إعداد لهذا التسجيل وثيقة المحاسبة CA121

*استعمال شيك البنك : ويتم ذلك في حالة عدم توفر الساحب للمبلغ على دفتر الشيكات ،أما التسجيل يتم بنفس الطريقة الخاصة بالسحب النقدي .

*السحب في غير المقر

يقدم الساحب الشيك الخاص بحساب مقر ثاني ،فيتأكد المصرفي من صحة الشيك ثم يرسل فاكس للوكالة المستوطنة، وذلك لتقديم طلب القبول بعملية السحب الخاصة بزبون المقر .

وإذا كان الجواب وكالة الساحب ايجابية ،فيتم التسجيل المحاسبي عاديا باعتباره "سحب مابين الوكالات "أما المقر المرسل اليه يقوم بالعمليات المحاسبية التالية :

-عند استقبال الفاكس ،تتأكد الوكالة من صحة المؤشر وتسجل العملية كالتالي :

المدين ⟵ حساب الزبون

الدائن ⟵ حساب إعداد الدفع 64/8

ويتم اعداد لهذا التسجيل الوثيقة المحاسبية CA

- ويتم بعدها تسجيل "مابين الوكالات "كالتالي

المدين ⟵ حساب الزبون

الدائن ⟵ حساب مابين الوكالات (CT1130)

ونشير إلى أن العمولات البنكية تقدر ب 171دج .

ج– التحويل:

وتتمثل أهم المراقبات الخاصة بعملية التحويل فيما يلي:

- التأكد من مطابقة الامضاء للعامل الامر بالتحويل (CA10) وتتجسد هذه المراقبة عن طريق تأشيرة يضعها العامل الذي أجرى الفحص.
- ضرورة التأكد من وجود المؤونة في حساب الامر بالدفع قبل إجراء التحويل .اما في حالة الحسابات الجارية فالتحويل لا يجب أن يتعدى المبلغ القانوني المصرح .

د/تسليم الشيكات للخصم :

إن هذه العملية تعتبر دقيقة جدا ،وتستدعي تحكم صارم للتخفيض من مخاطرها ،وتتمثل اهم اجراءات المراقبة فيما يلي:

- لابد أن تعالج الشيكات المسلمة للخصم بحذر،خاصة عند مراقبة الشيك المسلم التأكد من صحته ومن الامضاءات ،
- ضرورة تحليل وتقدير المخاطر وفقا لقواعد الاحترازية المعتمدة .

هـ/قسم المقاصة :

ويتكفل هذا القسم بعمليات الصندوق التي تخص أوراق القبض(E.A.R) المستقبلة من الزبائن عن طريق المقاصة أو عن طريق خدمات بنكية أخرى ،كما يقوم القسم بمعالجة ومتابعة العمليات الغير المدفوعة .

يستقبل المصرفي وثائق خاصة بما بين الوكالات ويتأكد من صحة الشيكات والوثائق المرفقة ،وذالك قبل جعل حساب الزبون مدينا .

و/شيك البنك :

ويعتبر شيك البنك أوشيك الشباك وسيلة تسمح للمستفيد بضمان وجود مؤونة والتحصيل ،يحل شيك الدفع (شيك البنك) محل الشيك المصادق عليه ،ويحظى بنفس الضمانات ،أما مدة صلاحيته فهي ثلاث سنوات و20يوما .

يؤخذ شيك البنك من دفتر شيكات البنك (مسطرو وغير قابل للتظهير)،كما أنه سهل الاستعمال ،إذ يتم إعداده بمجرد طلب يملؤه الزبون (حسب نموذج خاص بالبنك).ومهمة المصرفي هو التأكد من مطابقة الامضاء بفضل نماذج الامضاءات (CA10)كما يتأكد من وجود المؤونة الكافية في الحساب ،ففي حالة عدم كفايتها يقرر مدير الوكالة حسب خطوط القرض ،قبول أو رفض طلب الزبون .

ز/قسم اليومية المحاسبية و الاحصاء :

تقوم كل أقسام الوكالة ،في آخر اليوم ،بما يلي:

*إعداد ملخص لكل العمليات المحققة والمنفذة خلال اليوم .

*تتأكد من مطابقة الوثائق والمستندات المحاسبية (المبالغ والعدد) للملخص.

*التأكد من أن مجموع الجانب الدائن في الملخص يساوي مجموع الجانب المدين له.

ويرسل كل قسم ملخص العمليات الخاص به ،مرفق بالوثائق والقرائن ،إلى القسم المكلف باليومية المحاسبة المتعلقة بحسابات ا لمدينة وتلك المتعلقة بحسابات الدائنة ،كما يتم الفصل بين الاصناف المختلفة من الحسابات نذكر من بينها :

-حسابات الشيك

-الحسابات الجارية

-حسابات دفتر الادخار

-حسابات شيك للدفع

-حسابات "مابين وكالات "

انطلاقا من اليومية المحاسبية المنسوخة من النظام الالي ،من قبل رئيس الصندوق ،يتم مقارنة مجموع اليومية بالملخصات، التي أعدتها كل أقسام الوكالة ،بحيث لابد من تطابق الجانب المدين بالجانب الدائن لكل من الالية والملخص اليدوي كالتالي:

مجموع المدين لكل حساب ليومية الالية = مجموع المدين لكل حساب للملخصات

مجموع الدائن لكل حساب لليومية الالية = مجموع الدائن لكل حساب للملخصات

وبهذا الشكل تعتبر اليومية المحاسبية للبنك متوازنة ،وفي حالة عدم تحقيق المساواة ،فلابد من البحث عن الخطأ الذي يفسر الفارق ويتطلب البحث إعادة الحساب وتأكد كل عامل في الوكالة من صحة عملياته المنفذة ،مع العلم أن لكل واحد منهم تعريفه آلية خاصة الشيء الذي يسمح بحصر مصدر الخطأ و تصحيحه ،أو في حالة عدم وجوده أصلا،يتم على مستوى الصندوق إصدار عدة مطبوعات الخاصة بنهاية اليومية المحاسبية

*لائحة مركزية للتسجيلات المحاسبية (CT86) والخاصة بكل الحسابات .

*اليومية المحاسبية اليدوية (CT74) مستخرجة من يومية الالية

*يومية الصندوق.

*يومية خاصة بتسليم الشيكات في المكان وخارج المكان (CA255)

*يومية أوراق القبض

*لائحة خاصة مابين الوكالات .

*كشف أرصدة الحسابات الموجودة

ترسل هذه المستندات للمحاسبة المركزية بحيث ترفق بالوثائق التالية :

*تقرير حول نشاط كل عامل في الوكالة .

*كل الوثائق المحاسبية المتعلقة بالعمليات المنفذة خلال اليوم +الشيكات .

*شريط مغناطيسي الذي يتم تخزين فيه كل عمليات المسجلة آليا.

3- نقاط القوى والضعف الخاصة بعمليات الصندوق

يمكن التطرق الى بعض نقاط القوى والضعف الخاصة بعمليات الصندوق ،والتي تم تسجيلها عبر مختلف وكالات الرئيسية والفرعية التابعة لشبكة استغلال جزائر شرقI فيما يلي:

***نقاط القوى**

-المراقبة الصارمة لإمضاءات الزبائن ،من خلال نموذج الامضاءات CA10 حيث تصنف هذه النماذج بشكل يسهل استعمالها بإضافة إلى نموذج يحتوي على معلومات اضافية حول الزبون(اسم ،العنوان الشخصي والضريبي،أرقام الحسابات).

-ودائما في بعض الوكالات الرسمية ،نلاحظ احترام توزيع والفصل بين المهام التصديق والتنفيذ والمراقبة ،كما نلاحظ أن كل عمليات يتم مراقبتها من المدير شخصيا عند إقفال اليومية المحاسبية .

-وجود آلات للتصوير تراقب الصندوق والزبائن .

- عدم غلق شبابيك البنك أثناء اليوم حيث يتم التناوب في ساعة الافطار ،وهي الفترة التي غالبا ما يكثر فيها الزبائن

-تم دمج وكالات وفروع البنك ضمن شبكة معلوماتية جديدة ،تسمح بتبادل المعلومات والوثائق

فيما بينها ،وذالك يرفع من نوعية الاتصال مع ربح كبير للوقت .

***نقاط الضعف:**

غالبا ما تخص هذه النقاط الوكالات الفرعية ذات صلاحيات ضعيفة ،مما يجعل الاخطاء والتجاوزات تكثر فيها نتيجة التهاون (مع العلم أن هذه النقاط لا تخص جميع وكالات الشبكة).

– في إحدى وكالات البنك ،وجود عامل واحد يتكفل بخزنة المعاملات النقدية بالعملة الصعبة .

في حين في الوكالات الرئيسية التي تستقبل عددا هائل من الزبائن ،نجد أن المكلف بخزنة الدينار لا يمكنه تغطية كل العمليات النقدية ،وغالبا ما يتدخل عامل آخر(المكلف بالإيداع)لمساعدته ،وعليه فإن الكبير من العمليات وقلة العمال المكلفين بها يسبب عدم احترام مبدأ الفصل بين المهام .

– في بعض الوكالات ،لا يتم إقفال اليومية المحاسبية في نفس اليوم ،بل تأجل إلى اليوم الموالي،فهي عادة سيئة يعتبرها عمال البنك أمر عادي ،إن هذا التهاون غالبا ما يسبب تأخر في فتح شبابيك الوكالة في اليوم الثاني،وقد تفتح في ساعة متأخرة جدا عند وجود فارق في الصندوق(تضيق للوقت ،للأموال ،لفرص تجارية).

– وجود عدد كبير من المتربصين في عمليات الصندوق خاصة في الوكالات الفرعية

– رغم تموين الوكالات البنكية بأجهزة آلية معتبرة إلا أن استغلالها يبقى محدود جدا،كون أن معظم أفراد البنك لا يتحكمون في المعلوماتية .

–برنامج التكوين الخاص بعمال الصندوق،الذي يتكفل بنفقاته البنك الوطني الجزائري،لا يتماشى انطلاقا مع احتياجاتهم العلمية والخاصة بعمليات الصندوق (المراقبة ،التقنيات الجديدة...الخ).

من خلال الدراسة الميدانية التي قمنا بها في الوكالة تبين لنا أن إجراءات المراقبة الداخلية في البنوك تكشف السير الصحيح في العمليات البنكية حيث تتم هذه الاجراءات عن طريق النظام الآلي "دالتا "الخاص بالبنوك .

كما تطرقنا إلى إجراءات المراقبة الداخلية لبعض العمليات المحققة في الصندوق واستخلصنا بعض نقاط القوة والضعف الخاصة بعملياته.

الفصل الثاني المراجعة الداخلية وعلاقتها بالرقابة الداخلية

تعتبر الرقابة الداخلية الأساس الذي تعتمد عليه المؤسسات الاقتصادية في متابعة تنفيذ الخطط المرسومة التي تجسد سياستها من أجل الوصول إلى الاهداف التي تسعى إلى تحقيقها، كما أن المراجعة الداخلية أصبحت ضرورة لا يمكن الاستغناء عنها باعتبارها أداة إدارية يتم الاعتماد عليها في المؤسسة من أجل ضمان السير الحسن والمحافظة على الموارد المتاحة ،حيث ظهرت الحاجة إلى حماية الأصول وضمان صحة البيانات الموجودة والعمل على اكتشاف الأخطاء والتأكد من سلامة نظم الرقابة الداخلية والالتزام بها.

ولدراسة أكثر تفصيلا لما ذكرنا سابقا تم تقسيم الفصل الثاني إلى ثلاثة مباحث :

المبحث الأول: عموميات حول الرقابة الداخلية

المبحث الثاني : تقييم نظام الرقابة الداخلية

المبحث الثالث: المراجعة الداخلية

المبحث الأول:عموميات حول الرقابة الداخلية

المطلب الأول:تعريف الرقابة الداخلية

منذ عدة سنوات ،تدخل مفهوم نظام الرقابة الداخلية في كل المجالات والأنشطة الاقتصادية ،وفي معظم البلدان ، وفي القطاع العام والخاص ،كل هذا أدى إلى تعدد التعاريف الواردة في الرقابة الداخلية ،نبدأ بتعريف مصطلح الرقابة من الناحية الكلاسيكية ،والتي تناوله في سنة 1918مع "فايول " أين كانت الرقابة تنتمي إلى الأنشطة التي نقول عنها إدارة مثل التنظيم والتنسيق .

التعريف 01: عرف فايول الرقابة الداخلية بأنها التحقيق من أن التنفيذ يتم طبقا للخطة الموضوعية والتعليمات الصادرة والمبادئ المقررة فهي عملية كشف عما إذا كان شيء يسير حسب الخطط الموضوعة وذالك لغرض الكشف عما يوجد من نقاط الضعف والأخطاء وعلاجها وتفادي تكرارها،وقد جعل الرقابة أحد عناصر أو وظائف الإدارة (التخطيط،التنظيم ،التنسيق ،الرقابة)التي هي ضرورية ولازمة وليست فقط للخدمات والمشروعات بل أيضا جهد جماعي مهما كان غرضه .

التعريف 02: عرف السلوكيون من بينهم رائد الفكر السلوكي الحديث تيري جورج الرقابة على أنها "قدرة المدير على تأثير في سلوك الأفراد في تنظيم معين بحيث يحقق هذا التأثير نتائج مستهدفة ."[1]

التعريف 03: لقد عرفت لجنة طرائق التدقيق المنبثقة عن المهد الأمريكي للمحاسبين القانونين الرقابة الداخلية بأنها "تشمل الخطة التنظيمية ووسائل التنسيق والمقاييس المتبعة في المشروع بهدف حماية أصوله وضبط مراجعة البيانات المحاسبية والتأكد من دقتها ومدى الاعتماد عليها وزيادة الكافية الإنتاجية وتشجع العاملين عل التمسك بسياسات الإدارية الموضوعة .[2]

[1] –شعباني لطفي ،"المراجعة الداخلية مهمتها ومساهمتها في تحسين تسيير المؤسسة "،مرجع سبق ذكره ،ص 95.

[2] – عبد الرؤوف جابر ،**الرقابة المالية والمراقب المالي من الناحية النظرية** ،دار النهضة العربية ،بيروت ،2004،ص169.

التعريف 04:لقد عرف مكتب المحاسبة العام الأمريكي الرقابة الداخلية تعريف شاملا على أنها "هي خطة للتنظيم وكل الطرق الخاصة باستعمال الأصول التي تمتلكها الوحدة والمحافظة عليها ،ومراجعة مدى دقة وتوثيق البيانات المحاسبية ،الرقابة المحاسبية وتحسين الهيكل التنظيمي والعمل على تحقيق أهداف الخطة والإنتاجية ،البرمجة ، الكفاءة والاقتصاد ،الفعالية وتشجيع التعاون بين العاملين واتخاذ السياسات الإدارية المناسبة للرقابة الإدارية .[1]

المطلب الثاني : عوامل نشأة الرقابة الداخلية

لقد ترتب على كبر حجم المشروعات وتعدد عملياتها من خلال الاندماج والتفرع والنمو الطبيعي وصعوبة الاتصال الشخصي بين الإدارة وملاكها وأيضا في إدارة المشروعات إذا نشأ نظام التقارير الدولية والخاصة وهي وسائل في صميم أنظمة الرقابة الداخلية ولقد ظهرت الحاجة إلى تأكيد من المحتويات هذه التقارير لما لها من أثر فعال في عملية اتخاذ القرارات في المشروع،ولما كان من الواجب الإدارة المحافظة على موجوداتها من ضياع أو سوء استعمال ،نشأت فكرة التفويض السلطة واختصاصات يضاف إلى ذالك إشراف الدولة على بعض المشروعات واحتياجاتها المختلفة والمستمرة إلى البيانات عن نشاطات المؤسسة ،وهذه الحاجة لا يمكن القيام بها إلا في حالة توفر نظام محكم للرقابة الداخلية ،بإضافة إلى ما سبق ،فلقد ساعدت العوامل التالية في ظهور الرقابة الداخلية وهي :

1- اتساع حجم المؤسسة :أدى اتساع حجم المؤسسة وتشعب نشاطها إلى صعوبة إدارتها فعالية مباشرة ،نتيجة للتعدد عملياتها وتنوع مشاكلها ،وتشعب بناءها التنظيمي وتعقده ،واستخدام عدد كبير من العاملين ،وقد أدى ذالك إلى فقدان الصلة المباشرة ،التي كانت قائمة عندما كان حجم المؤسسة صغير من ناحية ،والاعتماد على تقارير إدارية وكشوف مالية وإحصائية وغيرها من البيانات التي تهدف إلى تلخيص الإحداث الجارية وترجمتها إلى أرقام ومن ثمة ظهرت فكرة الرقابة الداخلية التي تخدم ا لإدارة العليا بشكل أساسي .[2]

2- اضطرار الإدارة إلى تفويض السلطات والمسؤوليات إلى بعض الإدارات الفرعية للمشروع :وهذا واضح تماما في شركات المساهمة حيث أن انفصال أصحاب رؤوس الأموال عن الإدارة الفعلية لها بسبب كثرة عددهم وتباعدهم ،

[1] -عبد الوهاب نصر على ،شحاتة السيد شحاتة ،**الرقابة والمراجعة الداخلية الحديثة** ،الدار الجا معية ،مصر ،2005،ص55.

[2] - رشا م نسيم ،"أهمية المراجعة الداخلية "،مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر ،جامعة البويرة ،2012،2013، ص66 .

ولذالك نجدهم ممثلين في الهيئة العامة للمساهمين يسندون الإدارة إلى عدد منتخب منهم (مجلس الإدارة) ومجلس الإدارة لا يمكنه إدارة جميع أعمال الشركة بمفرده ،لذالك يفوض السلطة والمسؤولية إلى إدارة الشركة المختلفة .

3- حاجة الإدارة إلى بيانات دورية دقيقة :لا بد لإدارة المشروع من الحصول على إدارة تقارير دورية عن الأوجه المختلفة لنشاطه من أجل اتخاذ القرار المناسب لتصحيح الانحرافات ورسم سياسة الشركة في المستقبل ،مع وجود رقابة سليمة تضمن تقارير الإدارة .[1]

4- النظم والقوانين والتشريعات :إن النظم الداخلية في المشروع والقوانين والتشريعات الخاصة به والعامة على مستوى القطاع أو الدولة دورا هاما في مجال تحديد طبيعة وإجراءات الرقابة الداخلية الملائمة للمشروع والتي تتفق وهذه النظم التي تحكم طبيعة العمل داخل المشروع وعلاقته بأجهزة الدولة من ناحية وبالمشروعات الأخرى داخل نفس القطاع أو القطاعات من ناحية أخرى .[2]

5- حاجة إدارة المشروع إلى حماية وصيانة أموال المشروع :مسؤولية إدارة المؤسسة حماية الأصول ومنع الغش والأخطاء وتقليل فرص ارتكابها مما استدعى منها إنشاء نظام الرقابة الداخلية يمكنها من خلاله الوفاء بالمسؤوليات الملقاة عليه .

6- تطوير إجراءات التدقيق :تطوير التدقيق وتحويل عملياته من فحص شامل إلى فحص اختياري يقوم باستخدام الأدوات الإحصائية لاختيار العينات وإجراء الفحص عليها ،وبعد ذالك يتم تعميم النتائج التي يتم التوصل لها ، وحتى يتم ذالك ويتمكن المدقق من استخدام العينات لابد من وجود نظام الرقابة فعال وقوي وإلا اضطر المدقق إلى القيام بالفحص الشامل .[3]

---

[1]- خا لد أمين عبد الله ، **التدقيق والرقابة في البنوك** ، مرجع سبق ذكره ، ص162.

[2]- محمد السيد سريا ،**أصول وقواعد المراجعة والتدقيق الشامل** ،المكتب الجامعي الحديث ،مصر ،2007، ص75.

[3]- رشام نسيم ،**أهمية المراجعة الداخلية** ،مرجع سبق ذكره ، ص 97.

المطلب الثالث :أنواع الرقابة الداخلية

هناك نوعان من الرقابة الداخلية

1- الرقابة المحاسبية الداخلية :

قائمة معايير التدقيق رقم (11)صرحت بالتفرقة بين الإدارة الداخلية والرقابة المحاسبية الداخلية .

فالأولى:هي خطة المشروع وإجراءاته وقيوده المتعلقة بتشغيل القرار وتؤدي إلى وجود السلطات الإدارية عن العمليات، من الأمثلة على الرقابة الإدارية التحليلات الإحصائية وتقارير الأداء .

والثانية هي خطة المشروع وإجراءاته وقيوده المتعلقة بالمحافظة على الأصول والثقة في القيود المالية ومن الأمثلة عليها نظم التصريح بالأعمال والموافقة عليها ،وعناصر الرقابة على الأصول .[1]

تهدف الرقابة المحاسبية إلى التحقق من أن كل عمليات المؤسسة قد تم تنفذها وفقا لنظام تفويض السلطة الملائمة والمعتمدة من الإدارة ،كما تتمثل أهميتها في الإجراءات التي تتعلق بضمان دقة وسلامة السجلات المحاسبية ومطابقة الأصول المدرجة بدفاتر وسجلات المؤسسة مع الأصول الموجودة بالفعل في أقسام المؤسسة ومخازنها،[2]

ومن خصائص الرقابة المحاسبية الداخلية :

- تستخدم في معظم المشروعات التي تتعامل مع العمليات المالية باستخدام أشكال الرقابة .

- يعتمد على مدى التوسع في فحص نظام الرقابة بالمشروع على مدى تعقد عملية حفظ القيود وتكلفة وجهود إعداد هذه العناصر الرقابية ،وإجراءات المتوقعة من استبعادها .[3]

[1] - ثناء علي القباني ،**الرقابة المحاسبية الداخلية في النظامين اليدوي والالكتروني** ،الدار الجامعية لنشر ،مصر ،2002، ص14.

[2] - عبد الوهاب علي ،شحاتة السيد شحاتة ،**الرقابة والمراجعة الداخلية الحديثة** ، مرجع سبق ذكره ،ص 58.

3-حريزية فايزة،"أثر التدقيق الداخلي على تقييم نظام الرقابة الداخلية في المؤسسة" ، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر ، جامعة مستغانم 2012،2013،ص 42.

2- الرقابة الإدارية الداخلية :

وتمثل الوجه الإداري من أوجه الرقابة الداخلية في المشروع وعنصرا رئيسيا من عناصرها وتهتم هذه الرقابة وتتضمن جميع الإجراءات اللازمة للتحقيق من كفاءة استخدام موارد وممتلكات المشروع والعاملين فيه بالسياسات والقوانين واللوائح الداخلية والخارجية على سواء ومنظمة الأعمال وأنشطة المشروع من ناحية أخرى ،المقصود بذالك النظام والقوانين الداخلية أو التي يتم وضعها على مستوى الدولة ومعنى ذالك تحقيق الكفاءة الإنتاجية الملائمة .ويتحقق هذا النوع من الرقابة من خلال الجوانب التالية :

- تحديد الأهداف العامة الرئيسية للمشروع وكذالك الأهداف الفرعية على مستوى الإدارات والأقسام ، والتي تساعد في تحقيق الأهداف العامة مع وضع تصنيف دقيق لها حتى يسهل تحقيقها .
- وضع لنظام الرقابة الخطة التنظيمية في المشروع لضمان تحقيق الأهداف الموضوعية .
- وضع نظام لتقدير عناصر النشاط في المشروع على اختلاف أنواعها بشكل دوري في بداية كل سنة مالية لتكون هذه التقديرات الأساس في عقد المقارنات وتحديد الانحرافات السلبية بصفة خاصة.
- وضع نظام خاص للسياسات والإجراءات المختلفة لعناصر هامة في المشروع للاسترشاد بها ومنها على سبيل المثال سياسات وإجراءات البيع والشراء ،التوظيف والترقي بالنسبة للعاملين .
- وضع نظام خاص بعملية اتخاذ القرارات يضمن سلامة اتخاذها بما لا يتعارض مع مصالح المشروع وما يهدف إلى تحقيقه من أهداف وما يصل إليه من نتائج ،على أن يتخذ البناء على أسس ومعايير معينة ويعد دراسة وافية تبرر ضرورة اتخاذ مثل هذا القرار.[1]

***أدوات الرقابة الإدارية:[2]**

لتحقيق الرقابة الإدارية يمكن استخدام العديد من الأدوات والتي من أهمها ما يلي:

الموازنات التقديرية .

[1]- محمد السيد سرا يا ، **أصول وقواعد المراجعة والتدقيق الشامل** ،مرجع سبق ذكره ،ص82،81.

[2]- حريزية فايزة ،"أثر التدقيق الداخلي على تقييم نظام الرقابة الداخلية في المؤسسة"، مرجع سبق ذكره ،ص 44.

التكاليف المعيارية .

موازنة البرامج والأداء .

دراسات الوقت والحركة.

التقارير الدولية .

الإحصائيات والرسوم البيانية .

المطلب الرابع :المقومات الرئيسية للرقابة الداخلية

يبنى نظام الرقابة الداخلية على مجموعة من المقومات والركائز والتي من خلالها يستطيع تحقيق أهدافه ،وتتمثل هذه المقومات في ما يلي:

أولا:المقومات المحاسبية[1]

يتضمن الجانب المحاسبي للمقومات الرقابة الداخلية على مجموعة من الطرق والوسائل والتي يمكن تناولها على النحو التالي :

1- **الدليل المحاسبي** :وينطوي على العمليات الخاصة بتبويب الحسابات بما يتلاءم مع طبيعة المؤسسة ،ونوع النظام المحاسبي المستخدم من ناحية والأهداف التي تسعى لتحقيقها من ناحية أخرى ،فعند إعداد الدليل المحاسبي يجب مراعاة ما يلي :

* يجب أن يكون الدليل المحاسبي مرآة لنتائج وأعمال المؤسسة ومركزه المالي .

* ضرورة توافر الحسابات تقوم بكشف حالات حدوث الأخطاء غير المعتمدة .

1- فتحي زرق السوافيري ،سمير كامل محمود ،محمد مراد مصطفى ،**الاتجاهات الحديثة في الرقابة والمراجعة الداخلية** ،الدار الجامعية الجديدة ، مصر، 2002، ص26.

2- **الدورة المستندية** : إن وجود دورة مستنديه على درجة عالية من الكفاءة يعتبر من الأساسيات للوصول إلى نظام الرقابة الداخلية ،فعلى نظام الرقابة الداخلية أن يتميز ب:

* التنسيق والترابط بين التنظيم المستندي والمحاسبي والإداري حتى يسهل حصر المسؤوليات ومتابعة تنفيذ الإجراءات من الناحية الشكلية والموضوعية في نفس الوقت .

* منع ازدواج المستندات أو جميع البيانات حتى يتسنى اتخاذ القرارات السليمة ومتابعة نتائجها .[1]

3- المجموعة الدفترية :تعد المجموعة حسب طبيعة المؤسسة وخصائص أنشطتها ،خاصة دفتر اليومية العامة وما يرتبط به من يوميات مساعدة ،كما يجب مرعاه عند إعداد المجموعة الدفترية ما يلي :

* ترقيم الصفحات قبل استعمال المجموعة الدفترية .

* إثبات العمليات وقت حدوثها كلما أمكن ذالك .

* تبسيط المجموعة الدفترية عند تصميمها بقصد سهولة الاستخدام والفهم .

4- الوسائل الالكترونية والآلية المستخدمة : تعتبر الوسائل الآلية المستخدمة ضمن عناصر النظام المحاسبي داخل المؤسسة من العناصر الهامة في ضبط وانجاز الأعمال وأحسن مثال على ذالك آلات عد وتسجيل الأوراق النقدية المحصلة بالإضافة إلى كل العناصر النظام المحاسبي نجد :

- الجرد الفعلي للأصول - الموازنات التقديرية.

ثانيا :المقومات الإدارية

تتمثل المقومات الإدارية في مجموعة من الطرق والوسائل والتي تزيد من كفاءته وهي كالتالي :

* هيكل تنظمي كفء.

1- فتحي زرق السوافيري ،سمير كامل محمود ،محمد مراد مصطفى ،**الاتجاهات الحديثة في الرقابة والمراجعة الداخلية** ،مرجع سبق ذكره ،ص 26 .

* كفاءة الأفراد .

* مستويات أداء ومعايير سليمة .

* سياسات وإجراءات لحماية الأصول .

* قسم المراجعة الداخلية .[1]

والشكل رقم (1–2) يلخص كل من المقومات المحاسبية والإدارية للرقابة الداخلية

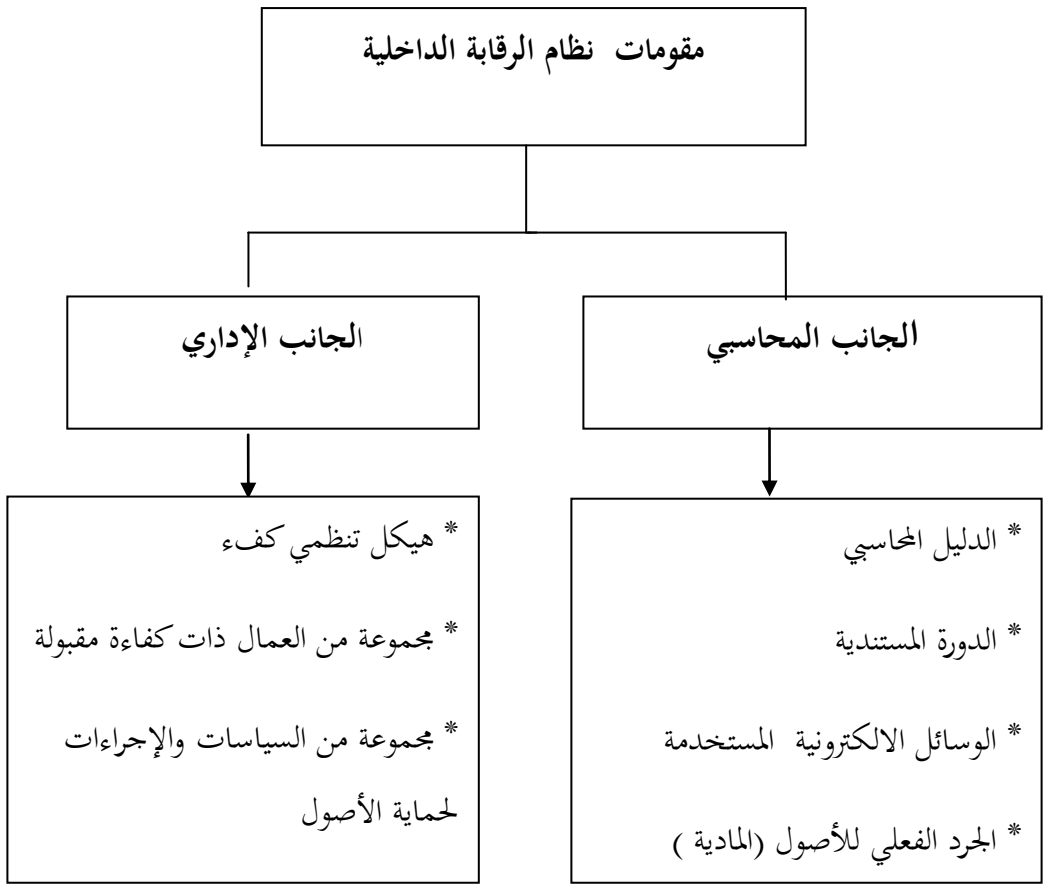

المصدر :فتحي رزق السوافيري ، الاتجاهات الحديثة في الرقابة والمراجعة الداخلية ،مرجع سبق ذكره ، ص164.

[1]- فتحي زرق السوافيري ،سمير كامل محمود ،محمد مراد مصطفى ،**الاتجاهات الحديثة في الرقابة والمراجعة الداخلية** ،مرجع سبق ذكره ،ص28.

المبحث الثاني : تقييم نظام الرقابة الداخلية

المطلب الأول :طرق فحص وتقييم أنظمة الرقابة الداخلية

تعتبر الرقابة الداخلية نقطة الانطلاق التي عندها يبدأ المدقق عمله،وعلى ضوء ما يفسر عنه فحص الأنظمة فإنه يقوم برسم برنامج التدقيق المناسب ،ومن الوسائل التي يستخدمها المدقق لتعرف على النظام المطبق في المشروع وتقييم مدى كفاءته ما يلي:

1–الاستبيان :هو عبارة عن قائمة تحتوي على مجموعة من الأسئلة والاستفسارات تتناول جميع نواحي النشاط داخل المؤسسة ،حيث يقوم المراجع بتوزيعها على العمال لتلقي الردود عليها ، ثم القيام بتحليل هذه الإجابات لحكم على مدى كفاءته وفعالية أنظمة الرقابة الداخلية ، ويتم تقسيم الأسئلة على عدة أجزاء يتضمن كل جزء مجموعة من الأسئلة التي تتعلق بإحدى مجالات النشاط وتكون الإجابة على هذه الأسئلة إما (بنعم)أو (لا).

تعني الإجابة ب (نعم)أن الأجراء سليمة ،أما الإجابة ب(لا) تدل على عدم إتباع الأجراء السليمة .

الجدول رقم (1– 2) استبيان حول درجة متانة نظام الرقابة الداخلي

الأنظمة الداخلية	نعم	لا
هل لدى المؤسسة خريطة تنظيمية تظهر الإرادات و الأقسام الموكلة لها ؟		
هل لدى المؤسسة نظام محدد ومكتوب يظهر صلاحيات ومسؤوليات مختلف العاملون بحيث يظهر استقلال الوظائف وعدم تداخل الاختصاصات ؟		
هل تطبق المؤسسة خطة لتصنيف الوظائف وهل يتم التعين والترقية والزيادات السنوية وتحديد المسار الوظيفي للعاملين وفق هذه الخطة ؟		
هل لدى المؤسسة نظام محاسبي مكتوب ؟		
هل هناك دليل مكتوب عليه الحسابات ويظهر جميع أنواع الحسابات وأرقامها ؟		

المصدر :خالد أمين عبد الله ، ،علم تدقيق الحسابات من الناحية النظرية، مرجع سبق ذكره ،ص245.

2- **طريقة التقرير الوصفي** :يقوم المراجع بإعداد تقرير يشمل وصفا كاملا لنظام الرقابة الداخلية وما يتضمنه من تدقيق للمعلومات وتقسيم للعمل والمسؤولية وطبيعة السجلات التي يحتفظ بها،[1] ويتوصل المراجع لذلك عن طريق المقابلات مع العاملين والاطلاع على دليل الإجراءات والقرائن الأخرى ويعرض هذا التقرير على المسئولين لإبداء الرأي فيه حول ما إذا كان المراجع قد أصاب في تفسير الأحداث ،ويمكن للمراجع القيام بالتعديل لهذا التقرير عند مصادفته للتغيرات أثنا ء أداء عمله .

3- **طريقة خرائط النظام** :تعتبر خرائط النظم أداة توضيحية تبين تدفق الإجراءات والمعلومات ،نقاط الرقابة الداخلية، تقييم العمل والمخرجات للنظام من سجلات وتقارير ،فإذا كانت هذه التقارير موجودة أصلا ضمن النظام المالي والإداري للمؤسسة فإن على المراجع القيام بدراستها وفحصها واختبارها لاكتشاف أي ضعف بها أما إذا كانت غير موجودة فعليه تصميمها بعد تحصله على وصف كامل للإجراءات الرقابة الداخلية للعمليات ومختلف الوظائف ويتم التصميم وفق إحدى الطريقتين :

- طريقة العملية الواحدة :توضح فيها خريطة النظم والإجراءات المتعلقة لتنفيذ عملية معينة مثل عملية إعداد المرتبات والمبيعات .

- طريقة العملية المترابطة :توضح خريطة النظم وتدقيق المعلومات والبيانات بين مجموعة من العمليات والوظائف التي ترتبط بينها .

تعد الخرائط على شكل خانات كل واحدة تخص عملية معينة مع بيان تدقيق المعلومات والبيانات بين خانات العمليات المختلفة .[2]

4- **طريقة الملخص التذكري** :ويشمل هذا الملخص الذي يعده المراجع على بيان تفصيلي بالإجراءات والوسائل التي يتميز بها النظام السليم للرقابة الداخلية كوسيلة للمساعدة عند التقييم في المؤسسة ،يحوي الملخص إطار عاما يتم

[1] -خا لد أمين عبد الله، **علم تدقيق الحسابات من الناحية النظرية** ،مرجع سبق ذكره ، ص245 .

[2] -إدريس عبد السلام الاشتوي ، **المراجعة معايير وإجراءات**، مرجع سبق ذكره ، ص64.

في نطاقه الفحص بدون تحديد تحريات أو أسئلة يجري في نطاقها الفحص ويقتصر عليها ومما يعيب هذه الوسيلة هو لا ينتج عنها تسجيل كتابي لنتائج الفحص ،كما أنها لا تحقق التنسيق والتوحيد في إجراءات الفحص التي يرونها .

المطلب الثاني :مراحل دراسة وتقيم نظام الرقابة الداخلية [1]

يمكن أن نقوم بدراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية وفقا لبعض المراحل الجوهرية هي:

1–دراسة شاملة لنظام الرقابة الداخلية:

فعلى المراجع أن يحقق المعرفة الكافية والفهم الكامل للنظام المحاسبي للمؤسسة ، وأساليب الرقابة المحاسبية الداخلية المرتبطة بها وذلك للتأكد من أن إجراءات الرقابة الداخلية كافية بدرجة يُكن الاعتماد عليها وبذلك يُكن تخطيط

وتحديد طبيعة وتوقيت وإطار اختبارات المراجعة، ويُمكن أن تتضمن عملية تفهم البيئة الرقابية معرفة بعض العناصر مثل الهيكل التنظيمي ، والطرق المستخدمة في إرساء علاقات السلطة والمسئولية، والطرق المستخدمة في الإشراف على نظام الرقابة المحاسبية الداخلية ، كما أن عليه فهم تدفق العمليات وهو ما يتضمن معرفة أنواع العمليات التي تنجز في المؤسسة ، وطرق تنفيذ وتسجيل وتشغيل العمليات.

ويُمكن تحقيق هذا الفهم الأساسي من خلال الخبرة السابقة حول هذا النظام والاستفسارات والملاحظات، أو إجراء مسح شامل لعملية إعداد المستندات في المؤسسة ، أو المستندات الخاصة بالمراجع السابق.

2–التقييم المبدئي لنظام الرقابة الداخلية:

يُمكن للمراجع أن يعد تقييما مبدئيا لنظام الرقابة الداخلية بمجرد تفهمه لهذا النظام، وقبل أن يعد هذا التقييم يجب أن يقدم بعض الأعمال على سبيل التجريب، ومثال ذلك أن يختار المراجع عملية تم إنجازها ، ويعاود تكرار الخطوات التي يتضمنها نظام الرقابة الداخلية المحاسبية، وبذلك يحصل المراجع على درجة من التأكد ، بأن الإجراءات المستخدمة تطبق فعلا، وفقا لما ينص عليه النظام وما أوضحه الموظفون خلال عملية التقييم المبدئي للنظام، يجب أن

[1]–عبد الفتاح محمد الصحن ،كمال خليفة أبو زيد ،**المراجعة علما وعملا** ،الإسكندرية ،مصر ،1991،ص181.

يقوم المراجع بتحليل نظام الرقابة الداخلية المحاسبية من منظور ماهية مكونات النظام الجيد في التصميم، وللنظام المصمم الجيد بعض السمات والمميزات مثل : أفراد أكفاء قادرين، توزيع ملائم وصحيح للسلطات والمسؤوليات، استخدام مستندات مرقمة ... الخ ، ويقدم التقييم المبدئي للنظام أساسا لتحديد اختبارات الالتزام ، كما يسمح للمراجع بالتعرف على نقاط الضعف في النظام، والتي سوف تقوم بدورها الأساسي لتصميم إجراءات المراجعة اللاحقة، وعندما يتضح للمراجع جوانب الضعف ، فإنه يحدد أنواع الأخطاء أو التلاعب المحتمل حدوثه ، نتيجة كل جانب ضعف أو خلل معين في النظام، وتهدف الاختبارات لتحديد ما إذا كان الاختلال والأخطاء تحدث فعلا أم لا.

3-إجراء اختبارات المراجعة:

حيث يتم إجراء كلا من:

-إجراءات المراجعة التحليلية : وتساعد هذه الاختبارات المراجع في فهم النشاط بدرجة أفضل والتعرف على المجالات التي تحتاج إلى فحص أكثر ، وعندما تظهر الدراسة التحليلية نتائج تختلف اختلافا جوهريا عن توقع المراجع فسوف تعتبر المتابعة باستخدام واحد من الاختبارات الأخرى أمرا ضروريا.

-اختبارات الالتزام :وتصمم هذه الاختبارات للتحقق من أن أساليب الرقابة تطبق بنفس الطريقة التي وضعت بها، وإذا اعتقد المراجع بعد عملية الاختبار أن أساليب الرقابة الداخلية تعمل بفاعلية، فإن ذلك يبرر له الاعتماد على النظام ، وبالتالي يقلل من اختبارات التحقق.

-اختبارات التحقق :ويتم بموجب تلك الاختبارات دراسة النسب الهامة ، و الاتجاهات وغيرها من المؤشرات وتقصي أي تغيرات غير عادية أو غير متوقعة[1].

[1]- عبد الفتاح محمد الصحن ،كمال خليفة أبو زيد ،**المراجعة علما وعملا** ،مرجع سبق ذكره ، ص183.

المطلب الثالث:دراسة نظام الرقابة الداخلية بواسطة المراجع[1]

بعد انتهاء المراجع من فحص واختبار نظام الرقابة الداخلية يجب عليه إجراء تقييم نهائي لما توصل إليه نظرا لأن جزء كبير من المراحل الباقية تعتمد على كفاءة وفعالية نظام الرقابة الداخلية، يهتم المراجع بنظام الرقابة الداخلية لتحقيق هدفين:

*المساعدة في تخطيط المراجعة

*تقييم مخاطر الرقابة الداخلية

العوامل التي تساعد المراجع من فهم نظام الرقابة الداخلية

- تجربته السابقة مع المؤسسة
- الاستفسارات
- فحص المستندات والقيود المحاسبية
- إعادة تطبيق إجراءات رقابية.

[1] -حسين دحدوح ، **أساسيات التدقيق** ،مؤسسة الوراق ،الأردن ،1999، ص15.

المطلب الرابع : تأثير تقييم نظام الرقابة الداخلية على تصميم برنامج المراجعة [1]

إن نتائج تقييم نظام الرقابة الداخلية للمراجع تؤثر على تصميم برنامج المراجعة من الاختبارات والتي تنوي القيام بها، وذلك للتحقق من المبالغ الواردة بالقوائم المالية ،فعندما يكون نظام الرقابة الداخلية قوي وفعال ويمكن الاعتماد عليه فإن على المراجع القيام بما يلي:

أ- الحد من الاختبارات التي ستجريها على الدفاتر والسجلات ،وذلك باستخدام أسلوب العينة الاحصائية ،حيث أن مراجعة العمليات المالية بالكامل أمر لادعي له طالما ان نظام الرقابة يمكن الاعتماد عليه.

* أسلوب العينة الاحصائية مستمدة من نظرية الاحتمالات في الرياضيات ومفادها أن إذا اخترت عينة من مجموعة العمليات المالية التي سجلت منها هذه العينة .

* يجب على المراجع أن يراعي عدم التحيز عند اختبار العينة،ويعني عدم التحيز أن تعطي كل مفردة من العمليات المالية نفس الفرصة و الحظ لان تكون من مضمون مفردات العينة .

* في هذا المجال يقوم مراجع الحسابات بتحديد درجة الثقة المطلوبة لنجاح العينة كأن يحد نسبة 95%

وأن يترك نسبة 5%كحد أعلى للخطأ،حيث أن الوصول بنتيجة المراجعة الى 100% لا يمكن أن يحدث في عملية المراجعة لأنه مستحيل .

* في المقابل بعد الحد من الاختبارات يتوسع مراجع الحسابات في الاجراءات للتحقق من جميع بنود قائمة المركز المالي وهذه الاجراءات وهي:

1-التأكد من وجود الاصول عن طريق الجرد سواء العد أو القياس أو المشاهدة .

2-التأكد من ملكية المؤسسة لهذه الاصول عن طريق الاطلاع على الدفاتر أو رخص السيارات أو سندات الملكية للأراضي والمباني.

[1]- يوسف محمود جربوع ،**مراجعة الحسابات بين النظرية والتطبيق** ،دار النشر ،عمان ،الاردن ،الطبعة الاولى ،2000، ص109.

3-التأكد من صحة تغير الاصول في تاريخ الميزانية .

4-التأكد من عدم وجود رهانات عليها لصالح الغير في تاريخ الميزانية .

5-التأكد من الدقة الحسابية للمبالغ الواردة بالقوائم المالية وبين المثبت في دفاتر الاستاذ المساعدة .

6- القيام بالمراجعة المستندية .

7-القيام بالمراجعة الانتقادية .

8- مراعاة عمليات الحد الفاصل التي تحدث قرب نهاية العام المالي وقبل صدور تقرير المراجع .

9- متابعة الاحداث اللاحقة لعمل القوائم المالية وقبل صدور تقرير المراجع بأن جميع الحقوق التي للمؤسسة على الغير قد تم اثباتها ،كذلك الدفاتر والسجلات .

10- التحقق من الافصاح الكامل على الحقوق المالية والعرض السليم للبيانات في القوائم المالية .

11- القيان بالإجراءات التحليلية في بداية عملية المراجعة .

ب-إذا تبين للمراجع الخارجي المستقل أن نظام الرقابة الداخلية غير قوي وغير فعال ولا يمكن الاعتماد عليه فإنه يقرر استخدام خبرته وحكمه الشخصي بدلا من أسلوب العينة الاحصائية .[1]

1- في هذا المجال فقد يقدر المراجع فحص العمليات المالية للمؤسسة حسب :

- مراجعة شهريين متتالين

-مراجعة ثلاثة أشهر غير متتالية

2- قد يقدر المراجع فحص العمليات المالية بطريقة أخرى .

*العمليات المالية التي تزيد قيمتها 10.000دينارا تراجع بنسبة 100%

[1]- يوسف محمود جربوع ،**مراجعة الحسابات بين النظرية والتطبيق** ، ص110.

*العمليات المالية من 2000-4999دينارا تراجع بنسبة 50%

*العمليات المالية من 1000-1999دينارا تراجع بنسبة 30%

*العمليات المالية من500-999دينارا تراجع بنسبة 10%

المبحث الثالث :المراجعة الداخلية

المطلب الأول : تعريف المراجعة الداخلية

تعريف01: عرف المجمع المراجعين الداخلين بالولايات المتحدة الأمريكية المراجعة الداخلية على أنها "وظيفة تؤديها هيئة مؤهلة من ا لموظفين ،وتتناول الفحص الإنتقادي المنظم والتقييم المستمر للخطط والسياسات والإجراءات ووسائل الرقابة الداخلية وأداء الإدارات والأقسام المختلفة ".[1]

تعريف 02:المراجعة الداخلية هي مجموعة من أنظمة أو أوجه نشاط مستقل تنشئه الإدارة للقيام بخدماتها في تحقيق العمليات والقيود بشكل مستمر لضمان دقة البيانات المحاسبية والإحصائية لتأكد من كفاية الاحتياطات المتخذة لحماية أصول والممتلكات المشروع والتحقق من إتباع موظفيه للسياسات والخطط المرسومة لهم في قياس صلاحيتها وجميع وسائل الرقابة في أداء أغراضها واقتراح التحسينات اللازمة وإدخالها عليها ليصل المشروع للكفاية الإنتاجية القصوى .[2]

تعريف 03: المراجعة الداخلية هي وظيفة مستقلة داخل المؤسسة تهدف إلى فحص الأمور المالية والمحاسبية والعمليات الأخرى الخاصة به تهدف إلى خدمة الإدارة ،فهي نوع من أنواع الرقابة الإدارية .

[1]- خلف عبد الله الوردات ،**التدقيق الداخلي بين النظرية والتطبيق** ،مؤسسة الورق ،عمان ،الأردن ،2006،ص 34.

[2]- خلف الخطيب ،خليل الرافعي ،**علم تدقيق الحسابات النظري والعملي** ، مرجع سبق ذكره ، ص202.

تعريف 04: عرف المعهد الفرنسي للمراجعة والمستشارين الداخلين المراجعة الداخلية على أنها " نشاط مستقل وموضوعي بهدف إعطاء الضمانات للمؤسسة حول درجة تحكمها في العمليات التي تقوم بها،مع تقديم النصائح لتحسين المساهمة في خلق القيمة المضافة .[1]

من التعارف السابقة نستخلص ما يلي :

– وظيفة المراجعة تنشأ داخل التنظيم وهو يعني أن وظيفة المراجعة الداخلية هي وظيفة رسمية في المنظمات الحديثة .

– وظيفة المراجعة الداخلية تقدم خدمة للمؤسسة و هو ما يعني أن نطاق عمل المراجعة الداخلية يتم لخدمة المؤسسة ككل ، ولكفاية العاملين والأفراد ومجلس الإدارة ،ولجنة المراجعة والمساهمين والعديد من الأطراف والجهات الأخرى .

– تعتبر المراجعة الداخلية أداة من أدوات الرقابة السلوكية أي الرقابة من خلال الأفراد ،ويكون تأثير المراجعة الداخلية داخل التنظيم من خلال العمل على تحفيز كل الأفراد في التنظيم على تحقيق الأهداف المرغوبة .

– يجب أن يتعامل المراجع الداخلي بشكل متوازن ومستقل مع كل النواحي المالية والتشغيلية ويجب أن يحقق المراجع المالي منافع ومزايا من وراء أيجاد علاقات بين كل من النواحي .

– تقليديا اهتم المراجعين الداخلين بالنواحي المالية والمحاسبية ثم امتد نطاق المراجعة الداخلية ليشمل النواحي التشغيلية حيث بشكل مباشر فإن التسجيلات المحاسبية تعكس الأنشطة التشغيلية .

[1]– خلف عبد الله الوردات ،**التدقيق الداخلي بين النظرية والتطبيق**،مرجع سبق ذكره ،ص36 .

المطلب الثاني :طريقة الأداء والخدمات التي تقدمها المراجعة الداخلية

الفرع الأول :طريقة أداء المراجعة الداخلية [1]

تختلف طريقة أداء المراجع الداخلي تبعا لاختلاف طبيعة نشاط المؤسسة ونوعية المشكلات التي تؤثر على أداء عملياتها والنظام الإداري الذي تسيير عليه إدارتها إلا أن هناك عناصر مشتركة في أداء المراجعة منها :

1- التحقيق : ويهدف إلى التأكد من مدى صحة العمليات المحاسبية من حيث الدقة المحاسبية و المستندية وسلامة التوجيه المحاسبي وجميع الأدلة والقوانين التي تثبت صحة وصدق ما تتضمنه التسجيلات وما يترتب عليه من أمانة البيانات وإمكانية الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات ويستلزم التفرقة بين الحقائق والآراء حيث أن قوة الاستنتاج تتوقف على مدى اعتماده على الحقائق .

2- التحليل : ويقصد به الفحص الانتقادي لسياسات الإدارية وإجراءات الرقابة الداخلية والحسابات والسجلات والتقارير التي تقع داخل نطاق الفحص ويتطلب إجراء المقارنات والربط بين العلاقات مثل الربط بين الاستثمار وعائده بنسبة إجمالي الربح إلى المبيعات وكذلك التمعن بقصد اكتشاف الأمور الشاذة مثل وجود مبلغ دائن في حساب أصل ويرتبط التحليل بالتحقيق وليس هناك حد فاصل بينهما .

3- الالتزام : ويقصد بالالتزام بالسياسات الإدارية المرسومة وأداء العمليات وفقا لطرق والنظم والقرارات فقد يتم التوصل إلى النتائج المرضية ومع ذالك يهم الإدارة معرفة ما إذا كانت النتائج قد تتحقق من خلال الممارسة والمصرح بها و بما يتماشى مع السياسات يتعين عليه زيارة المواقع من وقت إلى آخر وعدم الاعتماد على الآخرين كما أن إدارة المراجعة الداخلية لا تقتصر على المحاسبين والمراجعين وإنما يمكن أن تزود بقوانين .

4- التقييم :ويتمثل هذا العنصر في تحديد نتيجة العناصر السابقة على أساس أن المراجع الداخلي يركز في هذا العنصر على ما يلي :

* مدى كفاءة السياسات والإجراءات في تحقيق الأهداف

[1]- محمد السيد سريا ، **أصول وقواعد المراجعة والتدقيق الشامل** ،مرجع سبق ذكره ،ص191،192.

* مدى فعالية هذه السياسات والإجراءات في تحقيق الأهداف .

5- التقرير :ويعتبر التقرير العنصر الأخير من عناصر المراجعة الداخلية باعتباره الأداة الرئيسية التي يعبر فيها المراجع عن ما يلي :

- المشاكل التي واجهها وأسبابها .

- نقاط الضعف والسياسات والإجراءات .

- التوصيات المناسبة لعلاج نقاط الضعف وحل أي مشكل .

- النتائج النهائية التي توصل نتيجة المراجعة الداخلية.

ويرفع هذا التقرير إلى الإدارة العليا التي تتبعها المراجعة الداخلية لتنفيذ ما جاء بالتقرير من توصيات وأراء و ملاحظات.

الفرع الثاني :الخدمات التي تقدمها المراجعة الداخلية [1]

1- تحديد كفاءة وفعالية نظام الرقابة الداخلية في المؤسسة :تقوم الإدارة بالتخطيط والتنظيم والإشراف بطريقة توفر ضمان معقول بأهداف والغايات سوف يتم تحقيقها .

2- قابلية المعلومات للاعتماد عليها : يجب أن تكون المعلومات المالية والتشغيلية المقدمة للإدارة دقيقة وكاملة، ومفيدة وأن تكون مقدمة في الوقت المناسب حتى تمكن الإدارة العليا من الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات المناسبة

3- حماية الأصول :يؤكد المراجع الداخلي على ضرورة بحث عن الخسائر الناجمة عن السرقة والحريق ،والتصرفات غير القانونية في ممتلكات المؤسسة ،ولذلك فإن الرقابة الجيدة تمنع سوء استخدام الأصول وحمايتها من المخاطر المحتملة وذلك من خلال التأمين عليها ضد المخاطر.

[1]- خلف عبد الله الوردات ،**التدقيق الداخلي بين النظرية والتطبيق** ، مرجع سبق ذكره، ص40،41.

4-الوصول إلى الأهداف والغايات :يتم وضع الأهداف وإجراءات الرقابة من قبل الإدارة ويقوم المراجع الداخلي بتحديد بما إذا كانت متوافقة مع أهداف المؤسسة ،وتقع مسؤولية وضع هذه الأهداف على عاتق الإدارة العليا أو مجلس الإدارة ،وعلى المراجع التأكد من أن البرامج والعمليات قد نفذت كما خطط لها .

5- تحديد مواطن الخطر:على المراجع الداخلي تحديد المناطق والأنشطة التي تتضمن مخاطر عالية وإعلام الإدارة عنها لتحديد فيما إذا تطلب الأمر إخضاعها للمراجعة ويتم تحديد مواطن الخطر من خبرة المراجع السابقة في المؤسسة، أومن معلومات مشتقة من مصادر أخرى ،أو من مشاكل موجودة في الشركات أخرى ذات النشاط مشابه للمؤسسة الخاضعة للمراجعة ومن خبرة المراجع ومعرفته العامة .

6- منع واكتشاف الغش والاحتيال : تقع مسؤولية منع الغش والاحتيال على إدارة المؤسسة وعلى المراجع الداخلي فحص وتقييم فعالية وكفاية المطبقة من قبلها من دون وقوع الغش وليس من مسؤوليتها اكتشافه. على المراجع الداخلي عند اكتشافه لضعف في نظر الرقابة الداخلية عمل اختبارات إضافية لتأكد من عدم حدوث الغش ،رغم ذلك لا يستطيع أن يضمن حدوث الاحتيال .

7- الشك المهني :يجب على المراجع الداخلي أن يخطط وينفذ أعمال التدقيق ويهتم بظروف والأحوال التي وجدت فلا بأس عليه أخذ الحيطة والحذر في تطبيق إجراءاته .

المطلب الثالث :أهمية وأهداف المراجعة الداخلية

الفرع الأول :أهمية المراجعة الداخلية [1]

تكمن أهمية المراجعة الداخلية في كونها رقابة فعالة تساعد إدارة المؤسسة وملاكها على رفع جودة الأعمال وتقييم الأداء ،والمحافظة على الممتلكات وأصول المؤسسة ، لذلك ظهرت وتطورت وازدادت أهميتها نتيجة مجموعة من العوامل المتمثلة في ما يلي :

* كبر حجم المؤسسات وتعدد عملياتها

[1]- يوسف محمود جربوع ، **مراجعة الحسابات بين النظرية والتطبيق** ، مرجع سبق ذكره، ص 128.

* اضطرار الإدارة إلى تفويض السلطات والمسؤوليات إلى بعض الإدارات الفرعية بالمؤسسة

* حاجة إدارة المؤسسة إلى حماية وصيانة أموال المؤسسة من الغش والسرقة

* حاجة الجهات الحكومية وغيرها إلى بيانات دقيقة لتخطيط الاقتصادي والرقابة الحكومية

* تطوير إجراءات المراجعة من تفصيلية كاملة إلى اختيارية تعتمد على أسلوب العينة الإحصائية.

الفرع الثاني :أهداف المراجعة الداخلية

لقد انحصر هدف المراجعة الداخلية في المراحل الأولى في اكتشاف الأخطاء والغش والتلاعب ،نتيجة لتطور الزمن فقد تطورت أهدافها وأصبحت تتلخص فيما يلي :

الجدول رقم (1- 2) يوضح أهداف المراجعة الداخلية

هدف الحماية	هدف البناء
حيث يتم القيام بأعمال الفحص والمطابقة بين الأداء الفعلي والمعايير الموضوعية مسبقا لكل من: * سياسات مشتركة * الإجراءات المحاسبية * نظم الضبط الداخلي *سجلات المؤسسة * أنشطة المؤسسة * أنشطة التشغيل * قيم المؤسسة	و يعني اقتراح الخطوات اللازمة لتصحيح نتائج الفحص والمطابقة وتقديم النصح للإدارة ،وعلى ذلك يعمل المراجع الداخلي بإضافة إلى مراجعة العمليات المحاسبية والمالية ما يلي: * تحقيق مدى الالتزام بالسياسات والإجراءات والخطط الموضوعة * التحقق من مدى سلامة إجراءات حماية الأصول * اقتراح بتطوير وتحسين الأداء .

المصدر:فتحي رزق السوافيري،سمير كامل محمود ،محمود مراد مصطفى ،الاتجاهات الحديثة في الرقابة والمراجعة الداخلية ،الدار الجامعية الجديدة ،مصر ،2002،ص46.

المطلب الرابع :دراسة العلاقة بين المراجعة الداخلية والرقابة الداخلية

طالما أن المراجع يعمل داخل الوحدة الاقتصادية فهو يسعى أساسا لخدمة الإدارة من خلال عملية الرقابة ، ولذلك يمكن حصر اهتمام المراجع الداخلي بعملية الرقابة الداخلية في النقاط التالية :

* تتكون الوظيفة الإدارية من مجموعة من الوظائف الفرعية وهي التخطيط ،التنظيم ،التوجيه ،التنسيق والرقابة وتعتبر وظيفة الرقابة الداخلية التي يشارك في انجازها المراجع الداخلي ضمانا لأداء الوظائف الفرعية الأخرى .

* يشمل نشاط المراجعة الداخلية مراجعة مالية وأخرى مراجعة مدى الالتزام بالسياسات واللوائح والقوانين الموضوعة، ومراجعة تشغيلية للأنشطة وكافة الإجراءات والعمليات لتحقيق من كفايتها ومدى انتظامها وخاصة مراجعة نظم المعلومات من حيث اكتمالها ودرجة الأمان المصاحبة لها ،ولذلك فإن قيام المراجع الداخلي بتلك المراجعات إنما عمل على تحقيق الإدارة لأهدافها .

* استقلالية المراجع الداخلي عن الأنشطة التشغيلية داخل الوحدة الاقتصادية المعينة بدعم قدرة المراجع الداخلي على تزويد الإدارة نحو الرقابة الداخلية تعمل على ضبط مسار الأداء الفعلي في مواجهة الأداء المخطط ،فإن ذلك يؤكد على اعتماد الإدارة على عملية المراجعة الداخلية في تحقيق عملية الرقابة الداخلية .[1]

* طالما أن المراجع الداخلي هو أحد العاملين بالوحدة الاقتصادية ،فإن قربه من السجلات المالية يجعله على دراية كاملة نسبيا بالمشكلات التي تلاحق الوحدة الاقتصادية ،الأمر الذي يدفعه إلى التعرف على الأنشطة التشغيلية المرتبطة بهذه التسجيلات لزيادة المعرفة وإتمام عملية الرقابة الداخلية ،ويتضح من خلال الأدوار التي يقوم بها المراجع الداخلي مع الإدارة ، إن احتياجاتها تتطور بصورة سريعة ،سواء كانت نتيجة التغيرات الجذرية ،ومن الأمثلة الواضحة التي تبرز الحاجة للمراجعة الداخلية هي منع وتقليل الأخطاء ،فطالما الإدارة تحتاج لمعلومات على درجة عالية من الثقة وبشكل مستمر فمن المتوقع أن تكون للمراجعين الداخلين معرفة كافية وخبرة بإجراءات الرقابة الداخلية وتقديم النصح المقبولة للمدرين في محاولة لمنع والتقليل من الأخطاء ، أيضا من الأهداف التي تسعى المراجعة الداخلية لتحقيقها هو المساعدة على استبعاد أسباب الضياع والإسراف ،حيث تعمل المراجعة التشغيلية على تحقيق الاستغلال الأمثل

[1] – فتحي رزق السوافيري ،سمير كمال محمد،محمود مراد مصطفى، **الاتجاهات الحديثة في الرقابة والمراجعة الداخلية** ،مرجع سبق ذكره،ص41.

للموارد المتاحة ،وذلك أن تطبيق الأدوات الرقابية يزيد من الكفاءة والفعالية ،وبالتالي زيادة الأرباح النهائية للوحدة الاقتصادية.

إن استبعاد أسباب الإسراف والضياع يأتي من خلال العمل على عدم وجود ضعف تنظيمي ،كذلك العمل على زيادة جودة القرارات المتخذة بواسطة إدارة الوحدة الاقتصادية المتاحة ،وعدم المغالاة فيما تتحمله من أجور للعاملين، كذلك من خلال زيادة كفاءة عملية الشراء والحد من الاستهلاك في ظل غياب معايير تكلفة عملية محددة مسبقا، وأيضا العمل على زيادة فعالية سياسات المخزون ،والحد من إساءة استخدام الموارد والأصول المملوكة ،الحد من السرقة والمخالفات الناتجة عن فشل الإدارة في منع الأخطاء وأوجه التلاعب الممكنة.[1]

والجدول رقم (2–2) يوضح علاقة المراجعة الداخلية بالرقابة الداخلية

المكونات	الرقابة الداخلية	المراجعة الداخلية
المفهوم	تشمل على الخطة التنظيمية ووسائل التنسيق والمقاييس المتبعة في المؤسسة بهدف حماية أصولها وضبط ومراجعة البيانات المحاسبية ومدى الاعتماد عليها وزيادة الكفاية الإنتاجية وتشجيع العاملين على التمسك بالسياسات الإدارية الموضوعية	نشاط توكيدي استشاري مستقل وموضوعي وهو مصمم لإضافة قيمة للمؤسسة على تحقيق أهدافها بإيجاد منهج منظم وصارم لتقييم وتحسين فعالية عمليات إدارة الخطر،الرقابة والتوجيه .
مسؤوليات الإدارة	تتحمل مسؤولية وضع نظام الضبط الداخلي والمحافظة عليه ،وعند تنفذها	جديد الإصلاحات التي تحول المدقق إلى القيام بتأدية عمليات التدقيق.

1– فتحي رزق السوافيري ،سمير كمال محمد،محمود مراد مصطفى، **الاتجاهات الحديثة في الرقابة والمراجعة الداخلية** ، مرجع سبق ذكره ، ص ، 44.

	لمسؤولياتها الإشرافية يجب عليها و بانتظام مراجعة مدى ملائمة وكفاية عناصر الضبط الداخلي وذلك لضمان جميع الضوابط الهامة بفعالية .	إعطاء الحق للمدقق بالحصول على أية معلومات يرها ضرورية لأغراض التدقيق تحديد نطاق عملية التدقيق اللازم لتأديتها
مسؤولية المدقق الداخلي	يجب أن يتضمن مجال عمل المدقق الداخلي فحص وتقويم كفاية وفعالية أنظمة الرقابة الداخلية في المؤسسة ونوعية الأداء في تنفيذ المهمات المحددة .	تزويد الإدارة العليا بمعلومات حول دقة نظام الرقابة الداخلية .
الأقسام	تقسيم الرقابة الداخلية إلى رقابة إدارية محاسبية وضبط داخلي .	يقسم التدقيق الداخلي إلى التدقيق المالي والتدقيق الإداري والتدقيق الاستراتجي .
الأدوات	الرقابة المالية والإدارية والضبط الداخلي هدفهم تأمين سلامة وتنفيذ عمليات والمحافظة على الأصول وتأمين الثقة بصحة المعلومات .	التدقيق الداخلي هدفه تقويم الأنظمة المعنية بحماية ممتلكات المؤسسة وتحقيق كفاءة الأداء ومطابقتها مع الأهداف.

المصدر :عطاء الله أحمد سويلم الحسبان، الرقابة الداخلية والتدقيق في بيئة تكنولوجيا المعلومات ،دار الراية لنشر والتوزيع ،عمان ،2008،ص64.

مما سبق نستطيع أن نعتبر المراجعة الداخلية أنها أداة الادارة وعينها في قياس فاعلية الوسائل الرقابية المطبقة في المؤسسة ، ففي أي مشروع منظم تنظيما جيد لابد أن تتوفر لديه طرق ووسائل لغرض التأكد من العمل التنفيذي أي للتأكد من الرقابة الداخلية وفعاليتها وتطبيقها .

وقد تطورت المراجعة الداخلية واختلفت من مؤسسة إلى مؤسسة ، وتزايدت الحاجة إلى الرقابة الداخلية نتيجة للتطور الكبير في المجال الاقتصادي وتوسع أنشطة الدوائر و المؤسسات لذلك كان ضروري من توافر نظام رقابي فعال لمراجعة ومعاينة الأخطاء أو عمليات التلاعب ، والرقابة الداخلية هي مجموعة من الإجراءات التي تتم داخل المؤسسة أو داخل الدوائر للتحقق من تطبيق السياسات الإدارية والمالية .

مقدمة عامة

الجانب النظري

الفصل الأول:عموميات حول المراجعة

المبحث الأول :مفهوم المراجعة

المبحث الثاني :قواعد السلوك المهني

الفصل الثاني: المراجعة الداخلية وعلاقتها بالرقابة الداخلية

المبحث الأول :عموميات حول الرقابة الداخلية

المبحث الثاني :تقييم نظام الرقابة الداخلية

المبحث الثالث:المراجعة الداخلية

الجانب التطبيقي :إجراءات المراقبة الداخلية في البنوك

دراسة حالة البنك الوطني الجزائري –وكالة مستغانم –

خاتمة عامة

جدول المحتويات

العناوين	الصفحة
الملخص	
قائمة الأشكال وقائمة الجداول	
فهرس	
مقدمة عامة	أ
الجانب النظري	
الفصل الأول :عموميات حول المراجعة	
تمهيد	08
المبحث الأول :مفهوم المراجعة	09
المطلب الأول :التطور التاريخي للمراجعة	09
المطلب الثاني :التعاريف المختلفة للمراجعة	11
المطلب الثالث:انواع المراجعة	13
المطلب الرابع :معايير المراجعة	16
المطلب الخامس:أهمية وأهداف المراجعة	19
الفرع الأول :أهمية المراجعة	19
الفرع الثاني :أهداف المراجعة	12
المبحث الثاني:قواعد السلوك المهني	22
المطلب الأول:مفاهيم وآداب وأخلاقيات المهنة	23
المطلب الثاني :أنواع السلوك المهني	25
المطلب الثالث:أهداف قواعد السلوك المهني	27
خلاصة	28
الفصل الثاني:المراجعة الداخلية وعلاقتها بالرقابة الداخلية	29
تمهيد	30
المبحث الأول:عموميات حول الرقابة الداخلية	31
المطلب الأول:تعريف الرقابة الداخلية	31
المطلب الثاني :عوامل نشأة الرقابة الداخلية	32
المطلب الثالث :أنواع الرقابة الداخلية	34

المطلب الرابع :المقومات الرئيسية للرقابة الداخلية	36
المبحث الثاني:تقييم نظام الرقابة الداخلية	39
المطلب الأول:طرق فحص وتقييم نظام الرقابة الداخلية	39
المطلب الثاني: مراحل دراسة وتقيم أنظمة الرقابة الداخلية	41
المطلب الثالث: دراسة نظام الرقابة الداخلية بواسطة المراجع	43
المطلب الرابع : :أثر تقييم نظام الرقابة الداخلية على برنامج المراجعة	44
المبحث الثالث:المراجعة الداخلية	46
المطلب الأول:تعريف المراجعة الداخلية	46
المطلب الثاني:طريقة الأداء والخدمات التي تقدمها المراجعة الداخلية	47
المطلب الثالث:أهمية وأهداف المراجعة الداخلية	50
المطلب الرابع :دراسة العلاقة بين الرقابة الداخلية والمراجعة الداخلية	52
خلاصة	55
الجانب التطبيقي: إجراءات المراقبة الداخلية في البنوك دراسة حالة البنك الوطني الجزائري – وكالة مستغانم –	
تمهيد	57
أولا:بطاقة فنية للبنك الوطني الجزائري	58
1-نشأة وتعريف بالبنك الوطني الجزائري	58
2- تنظيم البنك الوطني الجزائري	59
3-أنشطة البنك الوطني الجزائري	62
ثانيا:إجراءات المراقبة الداخلية	62
1-عناصر المراقبة في سير العمليات البنكية	63
2-إجراءات المراقبة في سير العمليات البنكية	67
3-نقاط القوة والضعف الخاصة بعمليات الصندوق	74
خلاصة	76
خاتمة عامة	77
قائمة المراجع	

المراجع

قائمة المراجع

أولا:المراجع باللغة العربية :

المؤلفات :

أبو رقبة توفيق مصطفى،عبد الهادي اسحاق ،تدقيق ومراجعة الحسابات ،الطبعة الأولى ،دار الكندي ،الأردن 1991.

أحمد حلمي جمعة ،المدخل الحديث لتدقيق الحسابات ،دار الصفاء ،2000.

إشتوي أمين عبد السلام ،المراجعة معايير وإجراءات ،دار النهضة العربية ،بيروت ،الطبعة الرابعة ،1996.

أمين السيد أحمد لطفي،التطورات الحديثة في المراجعة ،الدار الجامعية ،مصر ،2007.

ثناء علي القباني ،الرقابة المحاسبية الداخلية في النظامين اليدوي و الالكتروني ،الدار الجامعية لنشر ،مصر، 2002.

حاتم محمد الشيشيني ،أساسيات المراجعة ،المكتبة العصرية ،مصر،2007.

حسين دحدوح ، أساسيات التدقيق ،مؤسسة الوراق ،الأردن ،1999،مصر ،1991

خالد أمين عبد الله ،علم تدقيق الحسابات ،الطبعة الاولى ،دار وائل ،عمان ،2000.

خالد أمين عبد الله ،علم تدقيق الحسابات من الناحية النظرية ،مطبعة الاتحاد ،عمان ،1980.

الخطيب خالد ،رافعي خالد محمد ،الأصول العلمية والعملية للتدقيق الحسابات ،دار المستقبل ،عمان ،1991.

خلف عبد الله الوردات ، التدقيق الداخلي ين النظرية والتطبيق،مؤسسة الورق ،عمان ،الأردن ،2006.

طارق عبد الله عبد العال حماد ،موسوعة معايير المراجعة ،الجزء الأول ،الدار الجامعية ،مصر ،2007.

عبد الرؤوف جابر ،الرقابة المالية والمراقب المالي من الناحية النظرية ،دار النهضة العربية ،بيروت ،2004.

عبد الفتاح الصحن ، كمال خليفة أبو زيد ،المراجعة علما وعملا ،الإسكندرية ، ،مصر ،1991

عبد الوهاب نصر علي ،شحاتة السيد شحاتة ،الرقابة والمراجعة الداخلية الحديثة ،الدار الجامعية ،مصر ،2005.

عطاء الله أحمد سويلم الحسبان، الرقابة الداخلية والتدقيق في بيئة تكنولوجيا المعلومات ،دار الراية لنشر والتوزيع ، عمان ،2008.

فتحي رزق السوافيري ،سمير كامل محمود ،محمد مراد مصطفى ،الاتجاهات الحديثة في الرقابة و المراجعة الداخلية ، الدار الجامعية ،مصر ،2002.

محمد التوهامي طواهر،مسعود صديقي،المراجعة وتدقيق الحسابات ،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،2003.

محمد السيد سريا ،أصول وقواعد المراجعة والتدقيق الشامل ،المكتب الجامعي الحديث،مصر ، 2007.

محمد بوتين ،المحاسبة العامة للمؤسسة ،ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر،1999.

محمد بوتين،المراجعة ومراقبة الحسابات من النظرية إلى التطبيق ،ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر،2003.

مصطفى حضير ،مراجعة ومراقبة داخلية ، الادارة العامة لتصميم ،المملكة العربية السعودية ، 1989.

يوسف محمود جربوع ،مراجعة الحسابات بين النظرية والتطبيق ،الطبعة الأولى ،مؤسسة الوراق ،عمان ،الأردن ، 2008

المذكرات :

بلخيضر سميرة ،المراجعة في قطاع البنوك،مذكرة لنيل شهادة ماجستر،جامعة الجزائر ، 2002.

حريزية فايزة ،أثر التدقيق الداخلي على تقييم نظام الرقابة الداخلية في المؤسسة ،مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر ، جامعة مستغانم ،2012،2013.

رشام نسيم ،أهمية المراجعة الداخلية ،مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر ،جامعة البويرة ، 2012،2013.

شعباني لطفي ،المراجعة الداخلية مهمتها ومساهمتها في تحسين تسيير المؤسسة .مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير جامعة الجزائر ،2003،2004.

محي الدين محمود عمر،مراجعة الحسابات بين المعايير العامة والمعايير الدولية ،مذكرة ماجستير،جامعة المدية 2007،2008.

النصوص القانونية والتنظيمية :

المادة 6،المرسوم 96-136، الخاص بالعمل المهني، الجريدة الرسمية (العدد16)، 1996.

ثانيا:المراجع باللغة الاجنبية

ouvrage-1

Bénédit,keravel,evalution du control du inter,foucher,Paris,1990.

Bethoux ,kremper et poisson ,l'audit de secteutc Public ,clet,paris,1986.

تعد المؤسسة العضو المحرك أو الهيكل الذي يقوم عليه أي نظام اقتصادي ،كونها تجمع بين المورد البشري، والعنصر المادي ،تحت مجموعة من الظروف ،وهذا لتحقيق أهداف إما بتقديم خدمات أو إنتاج منتجات مع الحرص على تحقيق أرباح تضمن بقاء و استمرارها في وسط يمتاز بالمرونة .

ومن جراء هذه التغيرات ،عرف الاقتصاد الوطني في الفترة الاخيرة موجه من التحولات ،تمحورت في مجملها حول بنية هيكلية اقتصادية ،من خلال الانتقال إلى الاقتصاد القائم على آليات التسويق ،مما جعل المؤسسة الاقتصادية أكثر من أي وقت مضى تهتم بالمؤشرات التي تعكس الصورة الحقيقية لها وتعمل على حفظ التوازن المالي والتوسع في السوق، هذا ما أدى إلى تطوير المحاسبية ومن هنا بدأت تظهر الرقابة الداخلية خاصة مع ظهور المؤسسات الاقتصادية ذات الحجم الكبير فتعددت مصالحها كشركات الأسهم،كما ظهرت أيضا المؤسسات المالية كالبنوك مما أدى إلى توسع نطاق الرقابة الداخلية ،وأصبحت الحاجة ملحة لها،وذالك للحفاظ على أموال المؤسسة وحقوق المساهمين .

إن نظام الرقابة الداخلية يسمح للمسؤلين بالتحكم في التطورات المستمرة للمحيط الاقتصادي ،كما يسمح باتخاذ القرار اللازم وتطوير النشاط، فتساهم في حماية أصول وضمان صحة ودقة الوضعية المالية ،الالتزام بالقوانين المعمول بها في المؤسسة بحيث يحتاج إلى التقييم وضمان السير الحسن ومتابعة العمليات ،ويقتضي ذلك وجود مصلحة خاصة تدعى بالمراجعة الداخلية تتكفل بإعادة النظر في كل أنظمة التسيير والمعلومات داخل المؤسسة .

أهمية الدراسة :

تكمن أهمية الموضوع المختار في أن المراجعة الداخلية تعتبر أداة فعالة لا يمكن الاستغناء عنها إذا تم استغلالها أحسن استغلال بحيث يمكن الاستفادة من الرقابة الداخلية في ذلك .

أهداف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على المراجعة والرقابة الداخلية بشكل عام وكذالك المعايير المتعارف عليها التي تعمل بموجبها .

أسباب اختيار الموضوع :

*كون موضوع البحث له علاقة مباشرة بتخصصنا .

*المساهمة في إثراء المكتبة الجزائرية عامة ومكتبة الجامعة بمثل هذه المواضيع .

ومن هذا المنطلق يمكن طرح **الإشكالية** التالية :

إلى أي مدى يمكن اعتبار المراجعة الداخلية أداة فعالة بالنسبة للمؤسسة وإلى أي مدى يمكن الاستفادة من الرقابة الداخلية في ذلك ؟

الأسئلة الفرعية :

*ما مفهوم المراجعة الداخلية ؟

*ما العلاقة بين المراجعة الداخلية والرقابة الداخلية ؟

*ما هي أهم إجراءات المراقبة الخاصة بالصندوق في البنك ؟

الفرضيات :

*المراجعة الداخلية هي فحص أنظمة الرقابة الداخلية .

*اهتمام المراجع الداخلي بعملية الرقابة الداخلية .

*تتمثل أهم إجراءات المراقبة لعملية السحب النقدي التأكد من الصحة المادية للشيك.

منهج الدراسة :

اعتمدنا في دراستنا هذه على المنهج الوصفي و المنهج التحليلي .

تقديم الخطة :

لقد قسمنا موضوع بحثنا هذا إلى فصلين تعرضنا في الفصل الأول إلى عموميات حول المراجعة ،وتطرقنا في الفصل الثاني إلى المراجعة الداخلية وعلاقتها بالرقابة الداخلية هذا بالنسبة للجانب النظري أما الجانب التطبيقي فقمنا بدراسة ميدانية وتطرقنا إلى إجراءات المراقبة الداخلية في البنوك .

تشکرات

تشكرات

نحمد ونشكر الله تعالى الذي لولاه لما توصلنا إلى هذا العمل المتواضع ويسرنا أن

نتقدم بالشكر الجزيل وخالص الامتنان إلى كل من الأستاذ المشرف "دواح بلقاسم"

والأستاذ "بوشرف جيلالي"وإلى جميع الأساتذة .

كما نشكر كل عمال المؤسسة المستقبلة " البنك الوطني الجزائري–وكالة مستغانم –

على استقبالهم لنا.

تعتبر المراجعة الداخلية احدى أدوات الرقابة الداخلية في الوحدة الاقتصادية لدعم الوظيفة الادارية ،إضافة الى كونها دعما للمراجع الداخلي بشأن تقييم نظام الرقابة الداخلية .

إن المراجعة الداخلية تمثل بؤرة النظام الرقابي للوحدة الاقتصادية ولذالك يتعين على المراجع الداخلي بذل المزيد من الجهد لمعرفة احتياجات الادارة والجوانب التي ينبغي التركيز عليها لضمان تحقيق الاهداف ، من خلال دراستنا حولنا ابراز الجوانب العامة المتعلقة بموضوع المراجعة الداخلية وجدنها جد ضرورية في المؤسسة كونها تكتسي دورا هاما عن طريق فحص وتقيم نظام الرقابة الداخلية ،ثم مدى التقرير حول مدى صحة ومصداقية المعلومات المقرر عنها من قبل المراجع وهذا ما يظهر العلاقة بينها وبين الرقابة الداخلية بإضافة إلى تأثيرها المباشر على السير الحسن لأنظمة الرقابة الداخلية المطبقة .

اختبار الفرضيات :

لقد أدى اختبار فرضيات البحث إلى ما يلي:

* تعتبر الفرضية الأولى صحيحة أي أن المراجعة هي فحص أنظمة الرقابة الداخلية والبيانات والمستندات والدفاتر الخاصة بالمؤسسة فحص انتقادي .

* تعتبر الفرضية الثانية صحيحة طالما أن المراجع الداخلي مستقلا عن الأنشطة التشغيلية داخل الوحدة الاقتصادية المعينة بدعم قدرته على تزويد الإدارة نحو الرقابة الداخلية التي تعمل على ضبط مسار الأداء الفعلي في مواجهة الأداء المخطط ،فإن ذلك يؤكد على اعتماد الإدارة على عملية المراجعة الداخلية في تحقيق عملية الرقابة الداخلية.

* تعتبر الفرضية الثالثة صحيحة بحيث تتمثل أهم إجراءات المراقبة لعملية السحب النقدي في التأكد من الصحة المادية للشيك وذلك من خلال وجود ومطابقة المعايير الضرورية في تحرير الشيك (التاريخ ،المستفيد، الإمضاء ....الخ. بإضافة إلى مطابقة المبالغ بالأرقام وبالأحرف .

النتائج العامة :

النتائج النظرية :

*خضوع المراجعة إلى معايير عالمية تحدد مسؤوليتها وقواعد المتحكمة فيها وبمهمة المراجعة الداخلية وقواعد السلوك المهني التي يجب أن يتحلى بها المراجع الداخلي .

* المراجعة الداخلية هي وظيفة تقييم مستقلة تنشأ داخل المؤسسة بهدف خدمتها عن طريق فحص وتقييم أنشطتها.

*إن الرقابة الداخلية هي مجموعة من الوسائل والقوانين التي توضع من طرف الادارة لضمان التحكم في وظائف المؤسسة بغية الوصول إلى تسيير فعال للعمليات الادارية التي تقوم بها هذه الاخيرة .

*يكمن الهدف الاساسي للرقابة الداخلية في ضمان صحة البيانات التي ستأخذ كأساس للحكم على مدى صحة الاداء من جهة وعلى الانتاج التي ستظهرها القوائم المحاسبية وكذا المركز المالي إلى جانب حماية الممتلكات من جهة أخرى .

*من بين طرق ووسائل تقييم نظام الرقابة الداخلية الاستبيان ،طريقة التقرير الوصفي التي يعد فيها المراجع تقرير يشمل وصفا كاملا لنظام الرقابة الداخلية وما يتضمنه من تدقيق للمعلومات وتقسيم للعمل والمسؤولية وطبيعة السجلات التي يحتفظ بها .

النتائج التطبيقية :

* نظام الرقابة الداخلية يمثل مجمل الاجراءات والمعايير المندمجة عبر مختلف الانشطة والتطبيقات البنكية.

* من بين نقاط القوة الخاصة بعمليات الصندوق المراقبة الصارمة للإمضاءات الزبائن من خلال نموذج CA10 للإمضاءات .

* عند دراستنا وتقييمنا لبرنامج التكوين الخاص بعمال الصندوق،الذي يتكفل بنفقاته البنك الوطني الجزائري، وجدنا أنه لا يتماشى انطلاقا مع احتاجتهم العلمية والخاصة بعمليات الصندوق (المراقبة ،التقنيات الجديدة...الخ).

الاقتراحات :

*العمل على زيادة الاهتمام بالمراجعة الداخلية .

*ضرورة التعريف بالمراجعة المتعارف عليها دوليا .

*إجراء تكوين وتدريب للأشخاص الذين يشغلون وظيفة المراجعة الداخلية.

* ضرورة تحديد مسؤولية كل عامل من أجل تسهيل العلاقات بين مصالح الوكالة.

قائمة الأشكال :

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01-01	معايير المراجعة	19
02 -01	المقومات المحاسبية والإدارية للرقابة الداخلية	38
03-01	الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري	59
03-02	التنظيم الداخلي للمديريات الفرعية	60
03-03	وكالات البنك الوطني الجزائري	61

قائمة الجداول :

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
02-01	استبيان حول درجة متانة نظام الرقابة الداخلي	39
02-02	أهداف المراجعة الداخلية	51
02-03	العلاقة بين الرقابة الداخلية والمراجعة الداخلية	53
03-01	عناصر المراقبة الداخلية للبنك الوطني الجزائري	63